ملخص البحث

تنبثق فكرة هذا البحث من ثنائية من أهم ثنائيات الدرس النحوي، وهي ثنائية الأصل والفرع، وما لها من أحكام، وما جاء في كلام النحويين من تغليب الأصل على الفرع، وهل يمكن القياس على ما ورد مخالفا للأصل بغلبة الفرع؟ ولذلك يسلط البحث الضوء على فكرة الخروج عن الأصل في باب الحال، لما لهذا الباب من أهمية كبيرة حيث تنوعت مسائله وكثرت أحكامه.

وقد جاء هذا البحث تحت عنوان: "خروج الحال وصاحبها عن الأصل "المعلقات العشر أنموذجا" حتى يتم الاستشهاد بما ورد في المعلقات العشر من شواهد تؤكد ذلك، وقد جاء التمهيد موضحا لمعنى الأصل والفرع.

وجاءت المباحث التي تظهر هذه الفكرة ومنها: مجيء الحال لازمة، وجامدة، ومصدرا، ومعرفة، وجملة وشبه جملة، ومجيء صاحب الحال نكرة بمسوغ ودون مسوغ.

وقد أثمرت هذه الدراسة نتائج كثيرة منها: أن الحال تأتي لازمة كما تأتي منتقلة، ويكثر فيها ذلك، وإن قلت هذه الكثرة عن مجيئها منتقلة، ولهذا ذكر ابن مالك أن مجيء الحال منتقلة غالب في استعمال العرب، وليس شرطًا في الحال، كما ذكر بعض النحويين، وأن وقوع المصدر المنكر حالًا يكون من باب المجاز والاتساع، وخير دليل على ذلك كثرة الشواهد المسموعة من ذلك كثرة تجيز القياس عليها، فقد يكثر الفرع حتى يغلب الأصل ،كما صرح بذلك ابن جني، وأفرد لهذا الأمر بابًا في الخصائص سماه بابٌ من غلبة الفروع على الأصول، وأن ما خرج عن الأصل لا يعني أنه شاذ أو قليل الاستعمال ،وإنما يعني أنه واردٌ عن العرب وإن لم تتسع له القواعد النحوية.

الكلمات المفتاحية: نحو – خروج – الحال– صاحب – الأصل – الفرع.

Abstract:

This study is rooted in one of the most significant dualities in grammatical studies: the duality of the norm and departure from norm. It examines the parameters associated with this duality and the precedence given to the norm over departure from norm in the discourse of grammarians. The study investigates whether it is permissible to analogize cases where departure from norm prevails over the norm. Specifically, it highlights instances of departure or deviation from the norm in the grammatical category of the circumstantial adverb (ḥāl), a topic of considerable importance given the diversity of its applications and the abundance of its rules. This research, titled Departure of the Circumstantial Adverb and Its Referent from the Norm, draws on examples from the Muʿallaqāt—the ten pre-Islamic Arabic odes—to substantiate its arguments. The preface elucidates the concepts of the norm and departure from norm. The research explores various cases of departure from the norm, including instances where a circumstantial adverb is inseparable from its subject, nominal that is not derived from a verb, infinitival, definite, a clause, or a phrase. It also examines cases where the referent of a circumstantial adverb is an indefinite noun, whether its indefiniteness is with justification or not. This study concludes with several significant findings, such as the following. A circumstantial adverb can be both inseparable and separable, although the latter is more common. For this reason, Ibn Malik noted that the usage of separable circumstantial adverbs is predominant in Arab linguistic tradition, contrary to the claims of some grammarians that it is required that a circumstantial adverb is separable. The occurrence of an indefinite infinitive as a circumstantial adverb is a form of metaphorical usage and extension, as evidenced by the numerous attested examples in the Arabic corpus, which justify analogical reasoning in similar cases. This aligns with Ibn Jinnī's assertion that departure from the norm may become so widespread that it supersedes the norm. Elaborating on this issue in his book Al-Khasā'is, Ibn Jinnī dedicated a chapter titled The Supremacy of departure of the norm over the norm. Departure from the norm does not necessarily imply anomaly or infrequent usage but rather indicates that such constructions are attested in Arabic, even if they fall outside the framework of traditional grammatical rules.

Keywords: Grammar, Deviation from the norm, Circumstantial Adverb, Referent, Norm, Departure from the norm.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجا، والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الكريم، وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. **وبعد:**

فإن ثنائية الأصل والفرع تعد من أهم ثنائيات الدرس النحوي، لما لها من فائدة كبيرة اعتمد عليها النحاة في جَمْع كل ما هو متشابه من كلام العرب تحت شيء واحد، فجعلوا كل ما هو راجح، أو كثير، أو غالب...أصلًا، وما خالف ذلك هو الفرع، ولم يقفوا عند ذلك فالتمسوا لما خرج عن أصولهم أوجهًا ترد بها إلى الأصول، كالتأويل والتقدير، والحذف، وغير ذلك.

وقد كان لباب الحال حظٌ وافرٌ من الخروج عن الأصل، لما لهذا الباب من شبه بالخبر، والنعت، والمفعول به، والظرف... ولذلك كانت فكرة البحث في خروج الحال وصاحبها عن الأصل، حيث كثرت الشواهد التي جاءت فيها الحال مخالفة للأصل عندما جاءت مصدرًا مثلًا، أو جاء صاحبها نكرة.... وغير ذلك.

وليس المقصود بخروج الحال وصاحبها عن الأصل مخالفة القواعد والقوانين التي وضعها النحاة، والتمسوا لها التأويلات التي تدخلها تحت الأصل، وإنما يقصد بذلك التوسع والمجاز، ليتسق هذا السماع تحت أصل واحد.

لذا حاول هذا البحث أن يظهر هذه الفكرة في باب الحال، وليجيب عن تساؤلات قد تطرأ للقارئ هي: هل هذه الفكرة جائزة؟ وأين موقعها من الأصل؟ وهل دائمًا تنحط الفروع عن الأصول؟ أم أنها تكثر حتى تكون قريبة من الأصول فتحمل عليها دون تكلف تأويل أو تقدير أو حذف؟.

وقد جاء هذا البحث في: مقدمة، وتمهيد، وسبعة مباحث، وخاتمة يعقبها فهرس للمصادر، وآخر لموضوعات البحث، تحدثت في المقدمة عن أهمية الموضوع، ومنهجه، والسر في اختياره، وخطة البحث، وفي التمهيد تحدثت عن تعريف الأصل والفرع في اللغة والاصطلاح، وأهمية ثنائية الأصل والفرع، والخروج عن الأصل، وتحدثت في المبحث الأول عن مجيء الحال لازمة، وفي الثاني عن مجيئها جامدة، وفي الثالث عن مجيئها معرفة، وفي الرابع عن مجيء المصدر حالًا، وفي الخامس

عن مجيئها جملة أو شبه جملة، وفي السادس عن مجيء صاحبها نكرة، وفي السابع عن وقوعها موقع العمدة، وذكرت في الخاتمة أهم النتائج التي توصل إليها البحث، ثم كان فهرس المصادر، وفهرس الموضوعات، واتبعت في ذلك المنهج الوصفي، والمنهج الاستقرائي، حيث قمت باستقراء المعلقات العشر في دواوين الشعراء، وكتب العلماء الذين تحدثوا عن هذه المعلقات كالأنباري، والنحاس، والزوزني، والشنقيطي، والشيخ محمد الدرة، لاستخراج الشواهد التي وردت فيها مما يؤكد فكرة خروج الحال عن الأصل، وأثبت بعضها في البحث وأشرت إلى باقيها – وبخاصة – في كتاب فتح الكبير المتعال للشيخ محمد الدرة.

وبعد فما كان من توفيق فمن الله عز وجل ومَنِّه وكرمه، وإن كان من تقصير فمني، وحسبي أنني اجتهدت، والكمال لله وحده «وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ ۚ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ».

أد/ منصور هاشم عجمي أبوشهبة
أستاذ اللغويات المساعد بكلية اللغة العربية
بإيتاي البارود – جامعة الأزهر.

التمهيد

الأصل والفرع في اللغة:

الأصل في اللغة: أساس كل شيء وأسفله، وأوله، وقاعدته، وما يستند وجود ذلك الشيء إليه، وجمعه أصول[١]، يقال: أَصُل الشيءُ: أي صار ذا أصل أو ثبت ورسخ، كتأصل، والرأيُ جاد[٢]، واستأصل الشيءُ: أي ثبت وقوي، ثم كثر حتى قيل أصل كل شيء ما يستند وجود ذلك الشيء إليه[٣]، والأصل ما يبتني عليه غيره.[٤]

ويلاحظ أن المعنى الكلي العام لكلمة الأصل– كما صرح الدكتور حسن الملخ– أسفل كل شيء، فهو يبنى عليه غيره، والبناء قد يكون حسيًا، وقد يكون عقليًا كبناء الحكم على الدليل. [٥]

والفرع في اللغة: خلاف الأصل، وأعلى كل شيء، وجمعه فروع، وهو اسم لشيء يبنى على غيره، وما كان جزءًا من الأصل، ومتفرعًا عنه.[٦]

وقد ورد ذكر كلمة الأصل والفرع بالمعنى اللغوي في القرآن الكريم في قوله تعالى: **«أَلَمْ تَرَ كَيْفَ ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا كَلِمَةً طَيِّبَةً كَشَجَرَةٍ طَيِّبَةٍ أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ»**[٧]، وقوله: **«إِنَّهَا شَجَرَةٌ تَخْرُجُ فِي أَصْلِ الْجَحِيمِ»**[٨]، وقوله: **«مَا قَطَعْتُم مِّن لِّينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَىٰ أُصُولِهَا...»**[٩].

---

[١] لسان العرب م (أصل).

[٢] القاموس المحيط م (أصل)، باب اللام فصل الهمزة.

[٣] المصباح المنير م (أصل)، وينظر: الكليات للكفوي: ١٢٢.

[٤] التعريفات للجرجاني:١٧٢.

[٥] ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو:٧٣

[٦] ينظر: لسان العرب (فرع)، والقاموس المحيط م (فرع) باب العين فصل الفاء، والمصباح المنير (فرع)، والتعريفات للجرجاني:١٧٢.

[٧] سورة إبراهيم: ٢٤.

[٨] سورة الصافات:٦٤.

[٩] سورة الحشر:٥.

ويلاحظ أن العلاقة بين تعريف الأصل والفرع في اللغة علاقة إتمام، بجعل الشيء تام الأجزاء والتفاصيل، فإذا كان الأصل أسفل كل شيء، فالفرع أعلاه، لذلك لا يستقل الفرع بنفسه عن الأصل غالبًا، وإنما يحتاج إليه، إذ لا يتصور أعلى الشيء دون أسفله.[١]

الأصل والفرع في الاصطلاح:

الأصل في الاصطلاح:" يطلق على ما جرده النحويون بالاستقراء الناقص الذي أجروه على الكلام الفصيح، سواء أكان ذلك أصل وضع، أم أصل قاعدة".[٢]

وقيل: هو أولى حالات الحرف، أو الكلمة قبل أن يطرأ عليها أي تغيير، كأن يقال: إن أصل الألف في (قال) الواو، وفي (باع) الياء... وقد يستعمل في الأحكام المختلفة من ترتيب، أو حذف، كقولهم: الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل، وقد يتقدم، والأصل في الخبر أن يؤخر عن المبتدإ، وقد يتقدم.[٣]

وصرَّح الكفوي بأنه يطلق على الراجح بالنسبة للمرجوح، وعلى القانون والقاعدة المناسبة المنطبقة على الجزئيات[٤]، ويطلق أيضًا على المجرد من العلامة، وعلى الأكثر الغالب، والأقدم تاريخيًا وغير ذلك.[٥] والفرع خلاف ذلك.

أهمية ثنائية الأصل والفرع:

تتجلى أهمية ثنائية الأصل والفرع في استخداماتها المتعددة والمتشبعة، فإنه يمكن اعتبارها منهجًا يستند إليه النحاة في بناء النظرية النحوية يقوم هذا المنهج على "رد كل مجموعة متجانسة إلى شيء واحد، فالنحو يرد إلى شيء واحد وهو نصوص الاحتجاج، والأحكام التفصيلية ترد إلى شيء واحد وهو القاعدة العامة للباب، والأدوات المتعددة ترد إلى أداة واحدة هي أم الباب، ولذلك تكون ثنائية الأصل والفرع منهجًا في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير،

---

[١]) ينظر: نظرية الأصل والفرع :٧٥.

[٢]) ينظر: الأصول لتمام حسان:١٨٤.

[٣]) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية:١١.

[٤]) الكليات:١٢٢.

[٥]) ينظر: نظرية الأصل والفرع:٧٥.

أو حذف، أو تعليل، أو توسع، أو ظهور، أو إضمار، فكأن هذه الأساليب روابط تربط بين الأصل والفرع، ليصبح النحو العربي مجموعة متجانسة من القواعد".[١]

الخروج عن الأصل:

سبق القول بأن الأصل يطلق على معاني كثيرة، منها القاعدة الكلية التي تنطبق على الجزئيات، وعلى الكثير الغالب، والأقدم تاريخيًا، والحقيقة المقابلة للمجاز، والراجح والكثير، وغير ذلك من المعاني، وسبق القول أيضًا بأن العلاقة بين الأصل والفرع علاقة إتمام واحتياج، فالفرع يحتاج إلى الأصل، ولا يتصور فرع دون أصل، كما لا يتصور سقف دون أساس وحوائط، ولذلك ظهرت أهمية ثنائية الأصل والفرع في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحد، ليصبح النحو العربي منظومة متجانسة من القواعد، وقد حرص النحاة على ذلك إلا أنَّ قواعدهم قصرت عن الاتساع لكل ما سمع عن العرب فكان الخروج عن الأصل، والعدول عنه إلى الفرع، لذلك نجد هذه الظاهرة قد انتشرت في كتب النحاة من لدن سيبويه الذي عبَّر عن (الأصل) بلفظ (الأول)، أو (أول)، أو (أُولى) فقال:"واعلم أن بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء، لأن الأسماء هي الأولى، وهي أشد تمكنًا".[٢]

وقال في موضع آخر:" واعلم أن النكرة أخف عليهم من المعرفة، وهي أشد تمكنًا، لأن النكرة أول....واعلم أن الواحد أشد تمكنًا من الجمع، لأن الواحد أول...واعلم أن المذكر أخف عليهم من المؤنث؛ لأن المذكر أول، وهو أشد تمكنًا، وإنما يخرج التأنيث من التذكير".[٣]

وقول سيبويه:" وإنما يخرج التأنيث من التذكير" فيه دلالة على الفرع، فالمذكر أصل والمؤنث فرع عليه، وإن لم يصرح بذلك[٤]، ويتحدث عن الخروج عن الأصل في مخيوط ومبيوع قائلًا:" وبعض العرب يخرجه عن الأصل، فيقول: مَخْيوط ومَبْيوعٌ شبهوها بصَيُودٍ وغَيُور"[٥] يريد بذلك ضم الياء، وترك الإعلال.

---

[١]) نظرية الأصل والفرع ص ١٣، ١٤، وينظر: ضوابط الفكر النحوي:٢٠٥.

[٢]) الكتاب: ٢٠/١.

[٣]) الكتاب: ٢٢/١، وينظر: ١٢٦/٢، ١٢٧.

[٤]) ينظر: نظرية الأصول والفروع في النحو العربي د/ طارق النجار: ص١٨.

[٥]) الكتاب: ٣٤٨/٤.

ونجد ابن جني الذي أورد الأصل مرادفًا للأول عندما تحدث عن قائمة ومسلمة في باب التراجع عند التناهي، يذكر الفرع أيضًا قائلًا:" التذكير هو الأول والأصل، فليس لك التراجع عن الأصول؛ لأنها أوائل، وليس تحت الأصل ما يرجع إليه، وليس كذلك التأنيث؛ لأنه فرع على التذكير".[١]

وقد كثر كلام النحاة عن الخروج عن الأصل، وظهر ذلك من خلال ذكرهم لثنائية الأصل والفرع التي تؤكد التلازم بينهما، و حددوا في قواعد التوجيه كثيرًا من الأصول، من ذلك[٢]:

الأصل في الكلام الحقيقة، وإنما يعدل إلى المجاز لثقل الحقيقة، والأصل في الأسماء التنكير بدليل اندراج المعرفة تحت عمومها، والأصل في الأسماء التذكير، والأصل في الأسماء الصرف، والأصل في الأسماء الدلالة على الثبوت صفة كان الاسم نحو (عالم) أو اسمًا نحو (غلام) ، والأصل في أسماء الإشارة أن يشار بها إلى محسوس مشاهد قريب أو بعيد، والأصل في الأفعال التصرف والبناء، والأصل في الجملة أن تقدر بالمفرد، والأصل في حرف العطف أن لا يحذف؛ لأنه أتى بدلًا من العامل، والأصل في الصفة التوضيح والتخصيص، والأصل ذكر التابع مع المتبوع، لكونه متحدًا به من جهة الإعراب، والأصل كون الحال للأقرب، فإذا قلت: ضربت زيدًا راكبًا. كانت الحال من (زيد)، والأصل في اللفظ الخالي من علامة التأنيث أن يكون للمذكر، والأصل في الاستثناء الاتصال، والأصل في الحال التنكير، وفي صاحبها التعريف، والأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، والأصل في الفاعل أن يلي الفعل؛ لأنه كالجزء منه، والأصل في الخبر الإفراد، والأصل في العمل الفعل، والأصل في استحقاق الرفع المبتدأ والخبر، وغيرهما من المرفوعات محمول عليهما، والأصل في (أو) أن تستعمل لأحد الأمرين، والأصل في (غير) أن تكون صفة، والأصل في (مِن) ابتداء الغاية، والبواقي متفرعة عليه، والأصل في (حتى) أن تكون جارة، لكثرة استعمالها، والأصل في كان أن تكون ناقصة، والأصل في الجر حروف الجر، والأصل في الاسم الإفراد، والجملة فرع عليه، والأصل في الإعراب أن يكون بالحركات، والأصل في الاسم الصرف، والواو أصل حروف العطف، و(يا) أصل حروف النداء، و(إنْ) أصل حروف الشرط، والأصل في الخبر أن يكون نكرة، والأصل

---

[١]) الخصائص: ٢٤٢/٣.

[٢]) ينظر: في ذلك الكليات: ١٢٣ وما بعدها.

في الفعل التذكير، والأصل في الجملة ألا يكون لها موضع من الإعراب، والأصل في الأسماء ألا تعمل[١]، والواحد أصل والجمع فرع[٢].

ومن قواعدهم في الفروع قولهم: الفروع تنحط دائمًا عن الأصول[٣]، والفرع دائمًا أضعف من الأصل[٤]، وتقدير الأصل أولى من تقدير الفرع[٥]، ولا يكون الفرع أقوى من الأصل[٦]، ومن ذلك ما جاء في ألفية ابن مالك: وقد يُجَاءُ بخلافِ الأصلِ، وقوله: وتَركُ هذا الأصلِ حتمًا قد يُرَى.

ومن ذلك أيضًا أن الفروع قد تكثر وتطرد حتى تصير كالأصول، وتشبه الأصول بها، وقد جاءت تحت باب غلبة الفروع على الأصول.[٧]

وأيضًا: كثرة الاستعمال تجيز الخروج عن الأصل[٨]، وكذلك حمل الأصول على الفروع.[٩]

كل هذا يدل على اهتمام النحاة بثنائية الأصل والفرع، وجعلها منهجًا في رد الظواهر المتجانسة إلى شيء واحدٍ مع ما يستدعيه هذا الرد من تأويل، أو تقدير، أو توسع، أو تعليل....إلخ[١٠].

مدخل لدراسة المباحث

يُعد باب الحال من الأبواب النحوية التي كثرت فيها فكرة الخروج عن الأصل، عندما جاءت ملازمة لصاحبها، وجامدة، ومصدرًا، ومعرفة، وجملة وشبه جملة، وعندما جاء صاحبها نكرة، وقد كثرت الشواهد التي تدل على هذا الخروج مما يقتضي القياس على هذه الكثرة، وهذا ما ستوضحه الدراسة في المباحث القادمة إن شاء الله.

---

[١]) الإنصاف:٤٦، ٨٠.

[٢]) الإنصاف:٨٠٧.

[٣]) الإنصاف :٦٠.

[٤]) الإنصاف:١٧٦.

[٥]) الإنصاف:٢٤٦.

[٦]) الإنصاف:٥٦٣.

[٧]) الخصائص: ٣٠٠/١ وما بعدها، والأشباه والنظائر: ٣١٨/١.

[٨]) الإنصاف:٥٢٨.

[٩]) الخصائص: ٣٥٥/٢، والأشباه والنظائر في النحو: ٢٣٣/١.

[١٠]) ينظر: نظرية الأصل والفرع في النحو العربي:١٣.

المبحث الأول: مجيء الحال لازمة

الأصل في الحال أن تكون منتقلة، أي وصفًا غير لازم ولا ثابت لصاحبه[١]؛ وذلك لما في معنى الحال من التحول والانتقال، نحو: جاء زيد ضاحكًا، وسار راكبًا، وذهب مسرعًا، فالضحك ليس صفة لازمة لزيد، وكذلك الركوب والإسراع؛ لأنه قد يتصف بصفات أخرى[٢]، وإنما اشترط في الحال الانتقال؛ لكونه هيئة الفاعل والمفعول التي يكون عليها كل واحد منهما، وهذه الهيئة منتقلة غير لازمة[٣]، يضاف إلى ذلك أن الحال خبرٌ في المعنى، والخبرُ يكون منتقلا وغير منتقل[٤]؛ ولذلك كان الحال جديرًا بوروده منتقلًا وغير منتقل.

وعلى الرغم من أن مجيء الحال منتقلة هو الأصل إلا أنها قد تخرج عن هذا الأصل فتأتي وصفًا لازمًا، وذلك فيما يلي: [٥] :

١- إذا كانت الحال مؤكدة، وهي التي يستفاد معناها دون ذكرها[٦]، فهي ملازمة لصاحبها[٧].

ولهذا وصفها الشلوبين بأنها ليست على أصلها[٨]، ولا فرق في ذلك بين أن تكون هذه الحال مؤكدة لعاملها، نحو قوله تعالى: «**وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**»[٩]، وقوله: «**وَأَرْسَلْناكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا**»[١٠]، أو مؤكدة لصاحبها كقوله: «**وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَنْ**

---

[١]) ينظر: شرح ابن الناظم: ٢٢٨، والمقاصد الشافية: ٤٢٤/٣، وشرح التصريح: ٥٧٢/١.

[٢]) ينظر: والمرتجل لابن الخشاب : ١٦٣، شرح التصريح: ١ /٥٧٢.

[٣]) ينظر: شرح الجزولية:٨٤٥.

[٤]) ينظر: الكتاب: اللباب للعكبري: ٢٨٥/١، وشرح التسهيل: ٣٢٣/٢، والتذييل: ١٠/٩، والمقاصد الشافية: ٤٢٦/٣.

[٥]) ينظر: شرح ابن الناظم:٢٢٨، وأوضح المسالك: ٢٩٦/٢، والمغني: ٤٢٣/٥، وشرح التصريح: ٥٧٢/١، وشرح الأشموني: ٢ /٢٥٢.

[٦]) الحدود للفاكهي:٢٢٧، والتعريفات للجرجاني: ص٨٥.

[٧]) ينظر: شرح الأشموني: ٢٦٣/٢، والصفوة الصفية: ٤٩٥/١.

[٨]) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٧٢٧/٢، والمحصول: ٤٤٦/١.

[٩]) سورة البقرة: ٦٠.

[١٠]) سورة النساء: ٢٩.

فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا»[١]، أو مؤكدة لمضمون جملة، نحو: زيد أبوك عطوفًا، وهي المذكورة بعد جملة جامدة الجزأين معرفتيهما[٢]، فالحال المؤكدة لا يشترط فيها الانتقال ولا يغلب، وإنما تكون ملازمة لصاحبها.[٣]

ومن ذلك في المعلقات قول عمرو بن كلثوم:

حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمُ جَمِيْعاً مُقَارَعَةً بَنِيْهِمْ عَنْ بَنِيْنَا[٤]

فـ (جميعًا) حال مؤكدة من الناس أو من الهاء.[٥]

وقوله:

وَعَتَّاباً وَكُلْثُوْماً جَمِيْعاً بِهِمْ نِلْنَا تُرَاثَ الأَكْرَمِيْنَا[٦]

فـ(جميعًا) حال مؤكدة من الأعلام السابقة في الأبيات. [٧]

وقول الحارث بن حلزة:

آيَةٌ شَارِقُ الشّقيقَةِ إِذْ جَاءوا جميعًا لِكُلّ حَيٍّ لِوَاءُ[٨]

---

[١]) سورة يونس:٩٩.

[٢]) ينظر: شرح ابن الناظم:٤٤٢.

[٣]) همع الهوامع: ٢٢٤/٢

[٤]) البيت من بحر الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي: ٣٢٨ تحقيق/ أيمن ميدان، المملكة العربية السعودية، النادي الأدبي الثقافي في جدة – ط-١ – ١٩٩٢م-١٤١٣هـ، وينظر شرح المعلقات للزوزني:٢١٢، وحُدَيّا: اسم جاء على صيغة التصغير، ومعناه: التحدي، والمقارعة: المنازعة، وفيه يقول: إننَّا نتحدى الناس بمجدنا وشرفنا فنغلبهم، ونقارع أبناءهم ذابين عن أبنائنا.

[٥]) فتح الكبير: ٣٨٨/١.

[٦]) البيت من بحر الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم ص٣٣٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ص٢١٦، وعتاب جد الشاعر، وكلثوم أبوه وفيه يقول: ورثنا مجد عتاب، وبهم نلنا ميراث الأقدمين، أي حزنا مآثرهم ومفاخرهم فشرفنا بها.

[٧]) فتح الكبير: ٤٠٢/١.

[٨]) البيت من بحر الخفيف في: ديوان الحارث بن حلزة اليشكري :٩٠ بهذه الرواية، صنعه مروان العطية – دار الإمام النووي– دار الهجرة – ط١– ١٤١٥هـ– ١٩٩٤م، وينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني:٢٧٦ علمًا بأنه لم يعرض للرواية التي في الديوان والتي ذكرها صاحب الفتح الكبير، والشقيقة: أرض صلبة بين رملين، والمراد بشارق الشقيقة: الحرب التي قامت بها.

روى البيت (إذ جاءوا جميعًا) وعلى هذه الرواية تكون (جميعًا) حال مؤكدة من واو الجماعة[١].

وقول لبيد بن ربيعة:

وَتُضيءُ في وَجهِ الظَلامُ مُنيرَةً كَجُمانَةِ البَحرِيِّ سُلَّ نِظامُها[٢]

فـ(منيرةً) حال من فاعل (تضيء) المستتر، فهي حال مؤكدة، مثل قوله تعالى: «**فَتَبَسَّمَ ضَاحِكاً**»[٣]، وقوله:« **وَلا تَعْثَوْا فِي الأَرْضِ مُفْسِدِينَ**»[٤].[٥]

٢- أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، نحو: خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها، وقوله تعالى: «**وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا**»[٦]، ومنه قول الشاعر:

فَجَاءَتْ بِهِ سَبْطَ العِظَامِ كَأَنَّمَا عِمَامَتُهُ بَيْنَ الرِّجَالِ لِوَاءُ[٧]

٣- ما دل عليه السماع، وأمثلته كثيرة، منها قوله تعالى: «**شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ**»[٨]، فـ(قائمًا بالقسط) حال لازمة[٩]، ومن ذلك قولك: دعوت الله سميعًا. وأمثلة الحال اللازمة في القرآن الكريمة كثيرة[١٠]، ومنه غير ما سبق قوله تعالى: « **رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً سُبْحَانَكَ**»[١١]، فباطلاً حال لا يستغنى

---

[١] فتح الكبير: ٥٣٦/١.

[٢] البيت من بحرالكامل في: ديوان لبيد بن ربيعة :١١٢،اعتنى به حمدو طمَّاس، دار المعرفة – بيروت– لبنان، وشرح المعلقات العشر للزوزني : ١٧٨، و(سبط العظام) منصوب على الحال وهي لازمة.

[٣] سورة النمل: ١٩.

[٤] سورة البقرة:٦٠.

[٥] فتح الكبير المتعال:٦٥/٢.

[٦] سورة النساء:٢٨.

[٧] شرح ابن عقيل على الألفية٢٤٤/٢، والبيت من بحر الطويل لزيد بن كثوة العنبري من شواهد شرح الجمل:٣٣٧/١، وارتشاف الضرب:١٥٦١/٣، والتذييل:١٢/٩، وتمهيد القواعد:٢٢٤٧/٥، ولسان العرب م (سبط).

[٨] سورة آل عمران: ١٨.

[٩] ينظر: مغني اللبيب:٤٢٦/٥.

[١٠] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم: ٣٢/٣/٣ وما بعدها.

[١١] سورة آل عمران: ١٩١.

عنها[١]، ومنه أيضًا قوله: «**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**»[٢]، فـ(لاعبين) حال لازمة[٣].

٤- الحال الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو: هذا مالك ذهبًا، وهذه جُبتك خزًا[٤].

فكل هذه المواضع جاءت الحال فيها لازمة وليست منتقلة، ولكن خالف ابن عصفور – وتبعه أبوحيان – فذهبا إلى أنّ اللزوم خاص بالحال المؤكدة، وأما المبينة فلا تكون إلا منتقلة، أو في حكم المنتقلة، كقولك: وُلِدَ زيدٌ أزرقَ العينين، قصيرَ القامة، وخلق الله الزرافة يديها أطولَ من رجليها، فالأحوال في هذه الأمثلة في حكم المنتقلة.[٥]

وهذا مردودٌ بما ذكره ابن مالك من أن الانتقال في الحال غالب لا لازم، وبورود كثير من الأمثلة السابقة التي جاءت فيها الحال المبينة لازمة.[٦]

قال ناظر الجيش:" وقد تقدم من استشهادات ابن مالك ما يدفع دعوى ابن عصفور لمجيئها غير منتقلة، وهي مبينة"[٧].

وبذلك تشارك الحال المبينة الحال المؤكدة في مجيئها لازمة.

ولعل كثرة ما ورد من الشواهد التي جاءت فيها الحال المبينة لازمة، لعله ما دعا بعض الباحثين إلى القول بأن مقولة "الغالب في الحال أن تكون منتقلة"، تستدعي أن تعدل إلى أنّ" الانتقال والثبوت كثيران في الحال".[٨]

وبالنظر في قول ابن مالك:

وَكَونُهُ مُنْتَقَلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِن لَيْسَ مُسْتَحَقًّا

---

[١] ينظر: البحر المحيط: ١٤٦/٣.

[٢] سورة الدخان:٣٨.

[٣] ينظر: الإملاء: ٢٣١/٢.

[٤] بنظر: المغني:٤٢٣/٥.

[٥] ينظر: شرح الجمل لابن عصفور: ٣٣٦/١، والمقرب:١٥٢/١، والتذييل:١١/٩-١٢.

[٦] ينظر: شرح التسهيل:٣٢٣/٢.

[٧] تمهيد القواعد:٢٢٤٧/٥، والمقاصد الشافية:٤٢٧/٣.

[٨] ينظر: أساليب البيان في النحو العربي دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم: ٥٩٨.

نجد أنّ ابن مالك لم يشترط ذلك في الحال، وإنما نبَّه على أن المستقر في كلام العرب من وصف الحال بالانتقال، والاشتقاق أنه يغلب، ولا يلزم، فقوله:" وكونه منتقلًا مشتقًا يغلب" بيان أن كلام العرب هكذا، ولا يريد أنه شرط للنحاة شرطوه غالبًا، لأن هذا لا معنى له، فذلك يكون شرطًا للنحاة لو قال مثلًا: والأحسن، أو الأولى كونه منتقلًا مشتقًا، أو يقول: (أو غير منتقل)، أو ما أشبه ذلك، فحينئذ يكون شرطًا[١].

فالواضح- كما صرّح أبو إسحاق الشاطبي- أن شرطي الانتقال والاشتقاق عند ابن مالك غير مشترطين، بل يجوز عنده أن يأتي الحال جامدًا ولازمًا؛ إذ لم يستحق كونه كذلك في السماع، فلا يستحق ذلك في القياس، خلافًا لمن جعلهما شرطين مستحقين من النحويين، فإن طائفة من المتأخرين من النحاة يقولون بذلك، ويؤولون الوارد جامدًا ولازمًا، حتى يصيروهما في حكم المشتق والمنتقل، فيعود الشرط لازمًا قياسًا عندهم.[٢]

نخلص مما سبق إلى القول بأنَّ مجيء الحال لازمًا، وإن ورد كثيرًا في كلام العرب، لكن مجيئه منتقلًا أكثر، لأنه الأصل، وبأن الانتقال ليس شرطًا في الحال إلا عند طائفة من المتأخرين من النحاة، فذهبوا إلى تأويل ما جاء لازمًا في كلام العرب، حتى يوافق ما اشترطوه من لزوم الانتقال. والله أعلم.

---

[١]) المقاصد الشافية: ٣/٤٢٦ بتصرف يسير.

[٢]) المقاصد الشافية ٣/٤٢٦-٤٢٧ بتصرف يسير.

المبحث الثاني: مجيء الحال جامدة

الأصل في الحال أن تكون مشتقة[١]، وذلك لأن الحال لابد أن تدل على حدث وصاحبه، وإلَّا لم تفد بيان هيئة ما هي له، والأكثر فيما يدل على حدث وصاحبه أن يكون مشتقًا، كقولك: ضارب، وعالم، وكريم.[٢]

وقد تخرج الحال عن هذا الأصل فتأتي جامدة – مؤولة بمشتق– ويكثر ذلك إن دلت على[٣]: تشبيه، نحو: كَرَّ زيدٌ أسدًا، وجاد غيثًا، أي: شجاعًا، وكريمًا، أو دلت على مفاعلة، نحو: بعته يدًا بيد، أي: مقابضة، وكلمته فاه إلى فيَّ، أي: مشافهة، أو دلت على سعر، نحو: بعت القمح مُدًّا بدرهم، أي: مسعَّرًا، أو دلت على ترتيب، نحو: ادخلوا الدار رجلًا رجلًا، أي: مرتبين، ففي هذه المواضع كثر مجيء الحال جامدة؛ لأنها في تأويل المشتق، والعلة في ذلك أنّ اللفظ فيها مراد به غير معناه الحقيقي.[٤]

وتأتي جامدة غير مؤولة بمشتق إذا كانت موصوفة، نحو قوله تعالى: «**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا** »[٥]، وقوله: «**فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا** »[٦]، وتسمى بالحال الموطئة، وإذا دلت على عدد، نحو قوله تعالى: «**فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً** »[٧]، وإذا دلت على طور واقع فيه تفصيل، نحو: هذا بسرًا أطيب منه رُطبًا، أو كانت نوعًا لصاحبها، نحو: هذا مالك ذهبًا، أو فرعًا له، نحو: هذا حديدك خاتمًا، ومنه قوله تعالى:

---

[١] اشتقاق الحال شرط عند المتأخرين ولذلك أولوا كل ما جاء جامدًا، وينظر في ذلك: شرح المقدمة المحسبة /٣١٢، وشرح ملحة الإعراب للحريري:١٠٩، وشرح ألفية ابن معطي للشوملي:٥٥٥، وشرح الكافية للرضي٢/٣٢.

[٢] ينظر: شرح ابن الناظم/٢٢٨.

[٣] ينظر: مواضع جمود الحال بالتفصيل في: شرح التسهيل٢/٣٢٢، وشرح ابن الناظم/٢٢٨ وما بعدها، وتوضح المقاصد٢/٦٩٤، وأوضح المسالك٢/٢٩٧، وتمهيد القواعد٥/٢٤٢٧ وما بعدها، والمقاصد الشافية٣/٤٢٧وما بعدها، والهمع٢/٢٢٤وما بعدها، وشرح الأشموني٢/٢٥٣.

[٤] ينظر: أوضح المسالك٢/٣٠٠.

[٥] سورة يوسف:٢.

[٦] سورة مريم:١٧.

[٧] سورة الأعراف:١٤٢.

«**وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا**»[١]، أو أصلًا له، نحو: هذا خاتمك حديدًا، ومنه قوله تعالى: «**أَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا** »[٢]، وكل هذه المواضع نص عليها ابن مالك مفصلة في التسهيل وشرحه وأجملها في الألفية تحت ضابط وهو أن يكون الجامد يظهر فيه التأويل بلا تكلف.[٣]

فالحال في هذا النوع غير مؤولة بمشتق، وذهب ابن الناظم إلى أنها مؤولة بالمشتق في جميع المواضع[٤]، وهذا ظاهر كلام أبيه[٥]، ولعل هذا ما دعا المرادي إلى القول بأن ذلك كله تحت قوله"..... وفي مُبدِي تَأَوُّل بِلَا تَكَلُّفِ"[٦].

ولكن ارتكاب التأويل في جميع المواضع تكلف لا داعي له، فالأولى الاقتصار عليه في المسائل الأربع الأول، وحمل الباقي على ظاهره دون تأويل[٧].

فالحال الجامدة وردت بكثرة في القرآن الكريم، وفي كلام العرب، وهذا إن كان خروجًا عن الأصل، لكن قد يكثر الفرع كثرة تجعله قريبًا من الأصل، فالأولى أن نقبل ما جاء من ذلك دون تأويل، ولا داعي لارتكاب هذا التكلف.

قال ابن الحاجب:" المقوم للحال كونها دالة على هيئة، فلا ينظر إلى ما يقوله كثير من النحويين إنها مشتقة"[٨]، وفي الكافية: إنَّ كل ما دلّ على هيئة يصح أن يقع حالًا، كقولهم: هذا بسرًا أطيب منه رطبًا، وبهذا رد ابن الحاجب على النحاة الذين اشترطوا الاشتقاق في الحال، ودعوا إلى ارتكاب التأويل، معللين ذلك بأن الحال في معنى الصفة، والصفة تأتي مشتقة، أو في معنى المشتقة، فأولوا: هذا بسرًا أطيب منه

---

١) سورة الأعراف:٧٤.

٢) سورة الإسراء:٦١.

٣) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٢ وما بعدها، والمقاصد الشافية٣/٤٣٠ – ٤٣١.

٤) ينظر: شرح ابن الناظم/٢٢٨.

٥) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٢، وشرح الكافية الشافية/٧٢٩، والمقاصد الشافية٣/٤٣٠، وشرح التصريح١/٥٧٨، والأشموني٢/٢٥٥.

٦) ينظر: توضيح المقاصد٢/٦٩٥.

٧) ينظر: أوضح المسالك٢/٣٠٠، والمغني٥/٤٢٣، وشرح الأشموني٢/٢٥٥.

٨) الإيضاح في شرح المفصل١/٣٣٥.

رطبًا بـ: كائنًا بسرًا، وكائنًا رطبًا، وأولوا قوله تعالى: «**هَٰذِهِ نَاقَةُ اللَّهِ لَكُمْ آيَةً**»[١] بـ(دالة)[٢]، قال الرضي:" وقال المصنف – وهو الحق– لا حاجة إلى هذا التكلف، لأن الحال هو المبين للهيئة"، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق"[٣].

وهذا ما يراه البحث ويرجحه، وذلك لكثرة ما ورد في القرآن الكريم[٤] وفي كلام العرب من مجيء الحال جامدة مما يجعلنا نقبله دون تأويل، بعدًا عن التكلف، وإعمالًا للأصل، فإن ما لا يحتاج إلى تأويل أولى مما يحتاج إليه، ولعل في الجمع بين جمود الحال ولزومها في نحو: هذا خاتمك حديدًا[٥]، وهذه جُبتك خزًا، ما يقوى وجهة النظر هذه، فالحال يأتي جامدًا، ومشتقًا، ويأتي لازمًا، ومنتقلًا قياسًا على الخبر، صرح بذلك ابن مالك قائلًا:" وإنما كان الحال جديرًا بأن يأتي مشتقًا وغير مشتق، ومنتقلًا وغير منتقل؛ لأنه خبر في المعنى، والخبر لا حجر فيه، فيأتي مشتقًا وجامدًا، ومنتقلًا ولازمًا فكان الحال كذلك..."[٦].

والسؤال هنا: هل يجوز القياس على ما ورد من الحال جامدًا، أو يقتصر فيه على السماع مع كثرته؟

والنحاة في ذلك مختلفون، فمنهم من قصره على السماع، ونسب جواز القياس لسيبويه، ففي التوطئة:" وقد تجيء الحال غير مشتقة، نحو: علمته الحساب بابًا بابًا، وهذا محفوظ غير مقيس عند قوم، وكلام سيبويه على قياسه"[٧].

ومنهم من أجاز فيه القياس، صرح بذلك الرضي– وهو يعدد مواضع جمود الحال– فقال:" ومن الأحوال التي جاءت غير مشتقة قياسًا: الحال الموطئة، وهي اسم جامد

---

[١]) سورة الأعراف:٧٣.

[٢]) ينظر: شرح الكافية للرضي٢/٣٢.

[٣]) شرح الكافية٢/٣٢، وينظر: المغني٥/٤٢٧.

[٤]) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/٢٨ وما بعدها.

[٥]) هذا من أمثلة سيبويه، ينظر: الكتاب ١/٣٩٦.

[٦]) شرح التسهيل٢/٣٢٣.

[٧]) التوطئة/٢١٢.

موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة، فكأن الاسم الجامد وطّأ الطريق لما هو حال في الحقيقة، لمجيئه موصوفًا بها، كقوله تعالى: «**إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا**»[١]، وقولك: جاءني زيد رجلًا بَهِيًا"[٢].

وبالنظر في كلام ابن مالك نجد أن الكثرة في قوله" ويَكْثُرُ الجُمُودُ فِي سِعْرٍ...إلخ" تحتمل أن تبلغ مبلغ القياس عليها، وتحتمل ألَّا تكون كذلك، لكنَّ قوله قبل ذلك" لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا" دليل على أنه قياس، إذ لو كان موقوفًا على السماع لكان الشرطان مستحقين، فهذا الكلام مشعر بالقياس في هذه الكثرة، صرَّح بذلك أبو إسحاق الشاطبي.[٣]

وبمطالعة كلام ابن مالك في شرح التسهيل نجد خلاف ذلك، حيث نقل جواز القياس على نحو: كلمته فاه إلى فيَّ، عن هشام الكوفي، فيقال: ماشيته قدمه إلى قدمي...، ثم يعلق بأن الأولى الاقتصار فيه على السماع.[٤]

ولعل في توضيح أبي إسحاق الشاطبي لقول ابن مالك" مُبِدي تَأَوُّلٍ بلا تَكَلُّف". تفسيرًا لجعله الاقتصار على السماع أولى، ففي المقاصد الشافية: إن المتكلَّف التأويل من الأحوال الجامدة ظاهر أنه ليس بقياس؛ لأنه قد أخرجه عن الكثرة في السماع فهو إما معدوم فلا يصح القياس عليه؛ لأنَّ القياس إنما ينبني على أصل وقد فُرِضَ معدومًا، وإما قليل لا يقاس على مثله، إذ لو كان عند ابن مالك قياسًا لم يخرجه عن حكم غَير المتكلف التأويل؛ لأنه لا أثر للقلة والكثرة إذا كان الجميعُ مقيسًا عليه، فلا معنى لقوله" مبدي تأول بلا تكلف" إذا. فإذا كان الأمر على هذا ثبت أن ما تأويله متكلف لا يقاس عليه أصلًا، ومن ذلك إذا قلت: هذا مالك دينارًا، وجمعتُ دراهمي أربعةً، وما أشبه ذلك، فتأويل مثل هذا بعيد متكلف لو قدرت معنى (دينارًا): قليلًا، أو متنوعًا، أو قدرت معنى(أربعة): معدودة... فمثل هذا لا يقع حالًا، وإن وقع حالًا فمسموع لا يقاس عليه.[٥]

---

[١]) سورة يوسف:٢.

[٢]) ينظر: شرح الكافية٢/٣٢.

[٣]) ينظر: المقاصد الشافية٣/٤٣٢.

[٤]) شرح التسهيل٢/٣٢٥، وينظر: شرح الكافية للرضي٢/٢٢، والهمع٢/٢٢٥.

[٥]) ينظر: المقاصد الشافية: ٣/٤٣٢.

ويتضح مما سبق تباين مواقف النحاة من القياس على هذه الكثرة ما بين مانع ومجيز، لكن إذا سلمنا بأن التوسع في اللغة مقبول، والوارد جامدًا كثير فما المانع من القياس عليه من باب التوسع في اللغة، والبعد عن ارتكاب التأويل المتكلف، ولأن تأويل النحاة الذين اشترطوا الاشتقاق في الحال لا يُخرِجُ الحال في أكثر الأمثلة الواردة عن كونها جامدة، ولذلك نجد المتقدمين من النحاة أجازوا مجيء الحال جامدة مستدلين بما سمع عن العرب، وبقياس الحال على الخبر.[١]

ولذلك يرى البحث جواز القياس على ما ورد من الحال جامدًا، والبعد عن التأويل المتكلف، ولا يعترض بأن جمود الحال خروج عن الأصل؛ لأن الفرع قد يكثر حتى يصل لدرجة القياس عليه، ولا يُترك فيه ذلك لكونه فرعًا؛ ولأن الخروج عن الأصل لا يعني أنَّ ما خرج عن الأصل يحكم عليه بالشذوذ، أو الإهمال، فهو مستعمل في كلام العرب، وإن لم يتفق مع القواعد والشروط التي وضعها النحاة الذين يرتكبون تأويله حتى يتفق مع قواعدهم، أضف إلى ذلك قياس الحال على الخبر، والخبر يأتي مشتقًا وجامدًا، فكذلك الحال.

وباستقراء المعلقات لم أجد فيها شواهد لمجيء الحال جامدة، وإن كثرت الشواهد التي جاءت فيها الحال مشتقة من ذلك:

قول امرئ القيس:

فَبَاتَ عَلَيْهِ سَرْجُهُ ولِجَامُهُ وَبَاتَ بِعَيْنِي قَائِماً غَيْرَ مُرْسَلِ[٢]

فـ (قائمًا) حال من اسم (بات)[٣].

وقول طرفة:

إِذَا نَحْنُ قُلْنَا أَسْمِعِيْنَا انْبَرَتْ لَنَا عَلَى رِسْلِهَا مَطْرُوقَةً لَمْ تَشَدَّدِ[٤]

فـ (مطروقة) حال من فاعل (انبرت) المستتر.[٥]

---

[١]) ينظر الكتاب لسيبويه١/٣٩١ وما بعدها٤٢٤، و٢/١١٨، والمقتضب٣/٢٥٨، والأصول لابن السراج٢/٣١.

[٢]) البيت من بحر الطويل في: ديوان امرئ القيس:١٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٧٤، والمعنى: بات مسرجًا ملجمًا قائمًا بين يدي غير مرسل إلى المرعى.

[٣]) ينظر: فتح الكبير: ١/١٤٧

[٤]) البيت من بحر الطويل في: ديوان طرفة: ٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ١١٠، والمطروقة: الهادئة في آدائها.

[٥]) فتح الكبير: ١/٢٣٩.

وقول طرفة أيضًا:

فَذَرْنِي وخُلْقِي إِنَّنِي لَكَ شَاكِرٌ وَلَوْ حَلَّ بَيْتِي نَائِياً عِنْدَ ضَرْغَدِ[١]

فـ (نائيًا) حال من (بيتي).[٢]

وقول عمرو بن كلثوم:

فَآبُوا بِالنِّهَابِ وَبِالسَّبَايَا وَأُبْنَا بِالمُلُوْكِ مُصَفَّدِيْنَا[٣]

فـ (مصفدين) حال من (الملوك)[٤]

وقول لبيد بن ربيعة:

بَاتَتْ وَأَسْبَلَ وَاكِفٌ مِنْ دِيمةٍ يُرْوِى الخَمَائِلَ دَائِماً تَسْجَامُهَا[٥]

فـ قوله (دائما) حال من (تسجامها) قدم عليه.[٦] والله أعلم.

---

[١] البيت من بحر الطويل في: ديوان طرفة: ٣٢٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ١١٨، والفرغد: الجبل، يقول: خل بيني وبين خلقي وكلني إلى سجيتي فإني شاكر لك ولو بعدت.

[٢] فتح الكبير: ١/٢٨٠.

[٣] البيت من بحر الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم: ٣٣٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢١٨، وفيه يقول: إن بني بكر رجعوا بالغنائم والسبايا، ونحن رجعنا بالملوك مقيدين.

[٤] فتح الكبير: ١/٤١٣.

[٥] البيت من بحر الكامل في: ديوان لبيد:١١١، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ١٧٦، وأسبل: سال واسترخى، الديمة: الغيمة الممطرة، الخمائل: جمع خميلة، وهي رملة تنبت الشجر، التسجام: الصب، وفيه يقصد أن البقرة باتت في مطر دائم الهطلان.

[٦] فتح الكبير: ٢/٦٢.

المبحث الثالث: مجيء الحال معرفة

الأصل في الحال أن تكون نكرة- وهذا لازم فيها- فهي واجبة التنكير عند جمهور النحاة: والعلة في ذلك ذكرها كثير من النحاة، قال ابن بابشاذ:" العلة في كونها نكرة أنها فضلة في الخبر، وأصل الخبر أن يكون نكرة، وكذلك يجب في فضلته؛ ولأنها مشبهة بالتمييز في البيان، فوجب أن تكون نكرة كالتمييز "[١].

وعند ابن مالك: أنهم ألزموه التنكير؛ لئلا يتوهم كونهما- أي الحال وصاحبه- نعتًا ومنعوتًا، ولأن الحال فضلة ملازم للفضلية، فاستثقل واستحق التخفيف بلزوم التنكير.[٢]

وعند الرضي: أنَّ النكرة أصل، وأن المقصود بالحال تقييد الحدث المذكور فقط، ولا معنى للتعريف هناك فلو عُرِفَت، وقع التعريف ضائعًا.[٣]

فالجمهور على هذا تمسكوا بالأصل، فأعطوا الأصل الذي هو النكرة للحال التي الأصل فيها أن تكون نكرة، وذلك لما تقدم من الأسباب؛ ولذلك أولوا ما ورد عن العرب مما دل ظاهره على أن الحال فيه معرفة، صرّح ابن مالك بأن ما جاء من الحال معرفًا باللام، أو بالإضافة يحكم بشذوذه، وتأويله بالنكرة، فمن المعرف بأل قولهم: ادخلوا الأولَ فالأول، أي: مترتبين، وجاءوا الجماءَ الغفير، أي جميعًا، وأرسلها العراك، أي معتركة، ومنه قول لبيد:

فَأَرْسَلَهَا العِرَاكَ، وَلَمْ يَذُدْهَا وَلَمْ يُشْفِقْ عَلَى نَغَصِ الدِّخَالِ[٤]

ومنه قراءة الحسن: « **لَيُخرِجَنّ الأعزَّ منها الأذلَ**»[٥]، ومن المعرف بالإضافة قولهم:

---

[١] شرح المقدمة المحسبة١/٣١٢، وينظر المرتجل:١٦٠.

[٢] شرح التسهيل ٢/٣٢٦، وينظر: شرح ابن الناظم/٢٣٠، وشرح المفصل٢/٦٢، والمقاصد الشافية٣/٤٣٣، والهمع٢/٢٣٠، وشرح الأشموني١/٢٥٥.

[٣] شرح الكافية٢/١٥.

[٤] البيت من الوافر في: ديوان لبيد : ٧٠ برواية (فأوردها..)، وهو من شواهد: الكتاب ١/٣٧٢، والمقتضب ٣/٢٣٧، وتوضيح المقاصد ٢/٦٩٩، وشرح ابن عقيل على الألفية ٢/٢٤٨، ذكر السيرافي" أن (العراك) في موضع الحال وهو معرفة وذلك شاذ، وإنما يجوز مثل هذا؛ لأنه مصدر ولو كان اسم فاعل لم يجز، فلم تقل العرب: أرسلها المُعَارِك ولا نحو جاء زيد القائم، شرح السيرافي على كتاب سيبويه٢/٢٥٩.

[٥] سورة المنافقون:٨، والقراءة بالنون، و(الأعز) مفعول به، و(الأذل) حال، ينظر: مختصر شواذ ابن خالويه:١٥٧إتحاف فضلاء البشر: ٢/٥٤٠، والبحر المحيط٨/٢٧٠، والكشاف٦/١٢٨، والإملاء٢/٢٦٢، وفي الآية قراءات أخرى على أن الأذل حال أيضًا، والبيان للأنباري٢/٤٤١، وتوطيد المقاصد٢/٤٣٥، ومعجم القراءات للخطيب٩/٤٧٥ وما بعدها.

رجع عودَه على بدئِه، وجَلس وحده، والمعنى رجع عائدًا، وجلس منفردًا.[١]

وذهب يونس، والبغداديون إلى جواز مجيء الحال معرفة مطلقًا بلا تأويل، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ، قياسًا على الخبر، وعلى ما سُمع من ذلك.[٢]

فأصحاب هذا المذهب خرجوا عن الأصل- وهو التنكير- إلى الفرع فأجازوا تعريف الحال بلا تأويل، وحجتهم في ذلك القياس على الخبر، والسماع المتمثل فيما ورد عن العرب، فهم يأخذونه دون تأويل، فعندهم أن المعارف في نحو: ادخلوا الأول فالأول، وجاؤوا الجماء الغفير، وأرسلها العراك، هي الأحوال.

وذهب الكوفيون إلى جواز تعريف الحال لفظًا إذا تضمنت معنى الشرط، نحو: عبد الله المحسنَ أفضلُ منه المسيءَ، والتقدير: عبد الله إذا أحسن أفضل منه إذا أساءَ، فإن لم يكن فيها معنى الشرط لم يجز أن تأتي معرفة في اللفظ، نحو: جاء زيدٌ الراكبَ؛ لأنه لا يجوز جاء زيدٌ إذا ركب.[٣]

فمذهب الكوفيين فيه تفصيل، فهم قد وقفوا موقفًا وسطًا بين المذهبين السابقين، لكنهم إلى مذهب الجمهور أقرب، لأنهم وإن قالوا بتعريف الحال بالشرط المذكور لكن هذا تعريف لفظي، وليس معنويًا، فهي عندهم على صورة المعرفة فقط، بدليل اشتراطهم تضمنها معنى الشرط.

وعند الموازنة بين هذه المذاهب نجد أن مذهب الجمهور أرجحها، فالأصل في الحال أن تكون نكرة؛ لأن النكرة أصل، فأعطى الأصل للأصل؛ ولأنها لو عُرِّفت لالتبست بالنعت؛ ولأنها ملازمة للفضلية، وفي هذا ثقل، فاستحقت التنكير تخفيفًا لهذا الثقل، أما مذهب يونس والبغداديين، ومذهب الكوفيين، فيعتريهما من النقد ما يجعلهما أقل قبولًا من مذهب الجمهور، قال سيبويه في رده مذهب يونس:" وأما يونس فيقول: مررت به المسكينَ، على قوله: مرت به مسكينًا، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا ينبغي أن يجعله حالًا ويدخل فيه الألف واللام، ولو جاز هذا لجاز: مررت بعبد الله الظريفَ،

---

[١]) شرح التسهيل٢/٣٢٦، وينظر: شرح الكافية الشافية٢/٧٣٤، وشرح ابن الناظم/٢٣٠.

[٢])ينظر: التذييل٩/٢٨، والارتشاف٣/١٥٦٢، والمساعد٢/١١، والهمع٢/٢٣٠، والأشموني٢/٢٥٥.

[٣])ينظر: الارتشاف٣/١٥٦٢، والتذييل٩/٢٨، والمساعد٢/١١، والهمع٢/٢٣٠، والأشموني٢/٢٥٦.

تريد: ظريفًا[١]، وقد يضاف إلى ذلك ما حَدَّث به المازني عن الأخفش من مناظرة جرت بين سيبويه ويونس، وجاء فيها ما يفيد رجوع يونس عن رأيه حينما سأله سيبويه عن النصب في: مررت به المسكينَ، فقال يونس: جائز، فقال سيبويه: على أي شيء ينصب؟ فقال يونس: على الحال، فقال سيبويه: أليس أنت أخبرتني أن الحال لا تكون بالألف واللام؟ فقال له: صدقت، ثم قال لسيبويه: فما قال صاحبك فيه، يعني الخليل؟ فقال سيبويه: قال لي إنه ينصب على الترحم فقال: ما أحسن هذا، ورأيته مغمومًا بقوله له: نصبته على الحال.[٢]

وصرّح أبو حيان: بأن ما ذهب إليه الكوفيون باطل عند جمهور البصريين، فالحال عندهم أبدًا نكرة، والمحسنَ والمسيءَ في المثال الذي ذكروه منصوبان على خبر كان مضمرة؛ أي إذا كان المحسن أفضل منه إذا كان المسيء[٣].

وصرح ابن عقيل: بأن كلا القولين ضعيف، أمّا الأول- وهو قول يونس والبغداديين- فللفرق بين الخبر والحال، إذ السكوت على الاسم، وعدم غلبة الاشتقاق في الخبر يدفع إيهام النعتية، بخلاف الحال، والسماع قليل مؤول، وأما الثاني: وهو قول الكوفيين فلاحتمال غير الحالية فيما ذكروه، وهو كون المحسن والمسيء خبري كان مضمرة، أي إذا كان..."[٤].

لذلك فسَّر ابن عقيل قول ابن مالك (وَقَدْ يَجِيءُ مُعَرَّفًا) بأن ذلك في الصورة فقط، وقرينة هذا الحمل قوله قبل ذلك (الحال واجب التنكير)، فهي وإن كانت بصورة المعرفة، نكرة بناء على قول الجمهور.[٥]

ولذلك لا يجوز القياس على ما ورد من الحال معرفًا في الظاهر، بل يقتصر فيه على السماع، لقلته ولتأويله، ولكونه على خلاف الأصل، ولأن الذين قالوا بجواز مجيء الحال معرفة كالكوفيين اشترطوا لذلك تضمنها معنى الشرط، ومع توافر هذا الشرط لا تتعرف إلا في اللفظ، لذلك فسَّر الشاطبي قول ابن مالك:

---

[١]) الكتاب٢/٧٦، وينظر: الكتاب أيضا٢/١١٣، ٣٧٧، وينظر: شرح السيرافي٢/١٩٣.

[٢]) ينظر: معجم الأدباء لياقوت الحموي٥/٢١٢٨- ٢١٢٩، وأساليب البيان/٦٣٠وما بعدها.

[٣]) التذييل٩/٣٠

[٤]) المساعد٢/١١.

[٥]) المساعد٢/١١.

والحالُ إن عُرِّف لفظًا فَاعْتَقِد تَنْكِيرَه مَعْنى كَوحْدَكَ اجتَّهد

أن معناه: أن الحال إن جاء معرفًا بوجه من وجوه التعريف فليس في الحقيقة بمعَرَّف، وإنما هو منكر، وهذا الكلام لا يقال إلا فيما ثبت له التنكير أصلًا يرجع إليه، فهو يريد أن الحال لا يكون أبدًا إلا نكرة كقولك: جاء زيد مسرعًا، وكرّ راجعًا، فإن ظهر في اللفظ تعريف فليس في المعنى كذلك.[١]

فمعنى ادخلوا الأولَ فالأولَ: مرتبين، وجاءوا الجماءَ الغفيرَ: جميعًا، وأرسلها العراكَ: معتركة، ورجع عودَه على بدئه: عائدًا، وجلس وحدَه: منفردًا، فكل هذه الأمثلة أولت فيها المعرفة بالنكرة في المعنى، فعند الشاطبي: أن كلام ابن مالك يشعر باعتقاد التنكير من جهة المعنى. لا من جهة اللفظ، بأن نقدر اللام زائدة، والإضافة غير محضة، فإن هذا أمر لفظي، بل هو من جهة المعنى.[٢]

ولعل سائلًا يسأل فيقول: سبق في المبحث السابق: أن ما ورد من الحال جامدًا يرقى لدرجة القياس عليه، وإن خالف الأصل، وهنا ما ورد معرفة يؤول، ويقتصر فيه على السماع، فهل هناك علاقة بين التأويل والقياس؟ وهل كلام ابن مالك هنا يعارض ما سبق هناك؟ وهل تتناقض الأفكار بين ما هنا وما هناك؟ والجواب: إن ما ورد من الحال جامدًا لمّا كثر في كلام العرب كثرة قربته من الأصل- وهو كون الحال مشتقًا- ارتقى به لدرجة القياس عليه، أما هنا فما ورد معرفًا قليل لا يرقى لدرجة القياس عليه، ولذلك اختلفت عبارة ابن مالك هناك فقال: " وفي مُبدِي تَأَوُّل بلا تَكَلُّفِ" فهو لم يأمر بالتأويل، فلم يقل: أوِّل الحال الجامد بالمشتق إذا ورد في كلام العرب، ولو أمر به لكان الأمر موقوفًا على السماع.

وإنما عرَّف المقيس بكونه يسهل تأويله، فذلك الذي لا ينافي القياس، وقال هنا: أوِّل ما أتاك معرفة لفظًا بنكرة، ولا تعتقد تعريفه تعريفًا صحيحًا، "فهذا أمر ظاهر في أنَّ تعريف الحال لا يصلح قياسًا، وأنه لو كان قياسًا لم يُحتج إلى تأويله".[٣]

---

[١]) المقاصد الشافية:٣/٤٣٣.

[٢]) المقاصد الشافية:٢/٤٣٦، وينظر: شرح التسهيل٢/٣٢٦، وشرح ابن الناظم/٢٣٠.

[٣]) المقاصد الشافية :٣/٤٣٦.

لذلك يوافق البحث جمهور النحاة، وابن مالك في أن مجيء الحال معرفة أمر مقصور على السماع، ولا يجوز القياس عليه؛ لأنَّ الأصل في الحال أن تكون نكرة، والنكرة أصل، ولا يجوز هنا الاعتراض بما سبق من أن مجيء الحال جامدًا يجوز القياس عليه مع كونه فرعًا، ولا يجوز هنا؛ لاختلاف الأمرين، ففي الأول: ما ورد جامدًا كان كثيرًا، وإن أوِّل بمشتق، لكن الوارد هنا قليل، والأمر بتأويله ظاهر وواضح؛ ولأن الوارد معرّف مقتصر فيه على اللفظ دون المعنى، فهو معرفة في الظاهر فقط، وعند بعض النحاة: الأسماء المعارف ليست هي الأحوال حقيقة، وإنما هي معمولة لأحوال محذوفة نكرات[١]، لكل هذا يجب الاقتصار على ما ورد فقط دون القياس عليه. ومما تجدر الإشارة إليه أنَّ الفكرة التي يقوم عليها البحث، وهي الخروج عن الأصل، وإن كانت جائزة إلا أنها قد تكثر في موضع لدرجة القياس عليها- كما في المبحث الأول والثاني، وقد تقل لدرجة الاقتصار فيها على المسموع فقط.[٢]

[١]) ينظر الخلاف في تأويل هذا السماع: المقتضب٣/٢٢٧، وشرح المقدمة المحسبة/٣١٢، والإيضاح في شرح المفصل١/٣٤١ وما بعدها، والإيضاح العضدي:٢٠٠، وشرح المفصل٢/٦٣، وشرح الجمل لابن عصفور ١/٣٣٦.

[٢]) لم أجد شواهد في المعلقات العشر لمجيء الحال معرفة.

المبحث الرابع: مجيء المصدر حالًا

الأصل في الحال أن يكون نفس صاحبه في المعنى، نحو: جاء زيد ضاحكًا[١]؛ وذلك" لأنَّ الحال خبر في المعنى، وصاحبه مخبر عنه، فحق الحال أن يدل على نفس ما يدل عليه صاحبه، كخبر المبتدأ بالنسبة إلى المبتدأ، وهذا يقتضي ألَّا يقع المصدر حالًا"[٢]؛ لأنَّ المصدر لا يدل على صاحب الحال، فلا يجوز: جاء زيد ضحكًا، لأنه خروج عن الأصل.

لكن كثر في كلام العرب مجيء المصدر المنكر حالًا[٣]، نحو: طلع زيد بغتة، وجاء ركضًا، وقتلته صبرًا، ولقيته فجاءة... ومنه في القرآن الكريم– وهو كثير –[٤] قوله تعالى: «**ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْيًا**»[٥]، وقوله: «**يُنفِقُونَ أَمْوَٰلَهُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ سِرًّا وَعَلَانِيَةً**»[٦]، وقوله: «**ادْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً**»[٧]، وهذا ما عبَّر عنه ابن مالك بقوله:

وَمَصْدَرٌ مُنَكَّرٌ حَالًا يَقَعْ بِكَثْرَةٍ كَبَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعْ[٨]

وللنحاة في تخريج هذا السماع أقوال كثيرة منها[٩]: قول سيبويه والجمهور: إن المصدر هو الحال على تأويله بوصف، فنحو: طلع زيد بغتة، وجاء ركضًا، مؤول بـ(باغتًا)، و(راكضًا)[١٠].

---

١) ينظر: أوضح المسالك٢/٣٠٥، وشرح التصريح١/٣٧٤.

٢) شرح التسهيل لابن مالك٢/٣٢٨.

٣) ينظر: التذييل والتكميل٩/٤٤، وشرح الأشموني٢/٢٦٧.

٤) ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم٣/٣-٩٦وما بعدها.

٥ سورة البقرة: ٢٦٠.

٦) سورة البقرة:٢٧٤.

٧) سورة الأعراف:٥٥.

٨) ألفية ابن مالك /٣٢

٩) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٢/٣٢٨، وشرح ابن الناظم/٢٣١، والتذييل٩/٤٤، وارتشاف الضرب٣/١٥٧١، ومنهج السالك٢/٦٥١، وتوضيح المقاصد٢/٦٩٩، وشرح التسهيل للمرادي:٥٦٣، والمساعد٢/١٣، والهمع٢/٢٢٧.

١٠) ينظر: الكتاب١/٣٧٠.

والعلة في ذلك قياس الحال على الخبر، قال الشاطبي:" وكان الأصل فيه ألَّا يقع – أي المصدر – حالًا؛ لأنه غير صاحب الحال، ولكنهم لما كانوا يخبرون بالمصادر عن الجثث كثيرًا مجازًا واتساعًا، كقولهم: زيد عدل، وزيد رضًا، وصوم، فعلوا مثل ذلك في الحال؛ لأنه خبر من الأخبار، فقالوا: قتلته صبرًا، ولقيته فجاءة ومفاجأة.[١]

ومنها: ما ذهب إليه الأخفش والمبرد[٢]من أن المصدر هنا ليس حالًا، وإنما هو مفعول مطلق عامله فعل محذوف، وهذا الفعل المحذوف هو الحال، وتأويل طلع زيد بغتة: طلع يبغت بغتة... وجاء ركضًا: جاء يركض ركضًا.

ووافقهما الكوفيون، فعندهم المصدر مفعول مطلق، لكن العامل فيه هو الفعل المذكور على تأويله بفعل من لفظ المصدر، ولا حذف في الكلام، فتأويل: طلع زيد بغتة: بغت بغتة.

ومذهب سيبويه والجمهور أولى بالقبول، لما فيه من قلة التأويل، والسلامة من الحذف، بخلاف المذهب الثاني ففيه: المصدر مفعول مطلق، والعامل فيه محذوف وهذا العامل هو الحال، ولا يخفي ما في هذا الطرح من التكلف الحاصل من كثرة التأويل والحذف، يضاف إلى ذلك أنَّ الحال عند سيبويه مفرد، وهو الأصل، وفي المذهب الثاني: الحال جملة، وتقديم الأصل على الفرع أولى، ولو أضفنا إلى ذلك حذف عامل المصدر المؤكد عند أصحاب المذهب الثاني، لكان كافيًا في رده، قال ابن إياز:" والأول أولى لسلامته من الحذف، وإفادة المبالغة"[٣]، ومما يرجح مذهب سيبويه أيضًا ما علل به بعض النحاة ممن ذهبوا مذهب سيبويه، وهم كُثُر، فقد

---

[١] المقاصد الشافية٣/٤٣٨.

[٢] نسب كثير من النحويين هذا الرأي للمبرد علمًا بأن كلامه في المقتضب صريح في موافقة سيبويه والجمهور، ويحتمل ذلك عندي ثلاثة أمور: الأول: أن يكون هذا قول المبرد ومنقول مما فقد مِن مؤلفاته مما اطلع عليه هؤلاء العلماء، ولم يصل إلينا، وبخاصة أن منهم السيرافي، وهو من العلماء القدامى، الأمر الثاني: أن يكون هذا القول مأخوذًا من تقدير المبرد لـ جئته مشيًا: بـ: أمشي مشيًا، لكن باقي كلامه صريح في أن المصدر حالٌ على التأويل، كما هو عند سيبويه والجمهور، والثالث: أن يكون هذا سهوًا من السيرافي، وتابعه مَنْ بعده كابن يعيش وأبي حيان وغيرهما. ينظر: المقتضب٣/٢٣٤، ٢٦٨،، ٤/٣١٢، والكامل١/١٥٦.

[٣] قواعد المطارحة/١٥٦، وينظر حاشية الصبان٢/٢٦٧.

صححه الزجاج معللًا بأن" قول القائل: أتانا زيد مشيًا، يصح أن يكون جوابًا لقائل قال: كيف أتاكم زيد؟، وكذلك: كيف لقيتَ زيدًا؟، فتقول: فجأة ؛ فكأنه قال مفاجئًا، ولو كان على ما قال أبو العباس المبرد:" إن الناصب للمصدر هو الفعل المضمر، وإن ذلك الفعل المضمر في موضع الحال" لجاز أن يقال: أتانا زيدٌ المشيَ (معرَّفًا)، وهو لا يجيز ذلك، وعلى قياسه يلزمه ذلك؛ لأنه يكون تقديره: أتانا زيدٌ يمشي المشي، والفعل يتعدى إلى المصدر المحض الذي ليس فيه معنى الحال معرَّفًا، ومنكرًا.[١]

وأما مذهب الكوفيين فالمصادر عندهم ليست أحوالًا، فلا مجال لإدخال مذهبهم في المفاضلة. وللمسألة شق أخر يتمثل في القياس على هذا السماع مع كثرته. وبخاصة أن من النحاة من جعل الكثرة دليلَ القياس[٢]، وإن كان ابن مالك لم يصرح بهذا الأمر في الألفية كما سبق، وإنما ذكر مجرد الكثرة دون إشارة إلى القياس عليها أو عدمه.

ومنهم من مال إلى أن هذه الكثرة لا تقتضي القياس، قال الشاطبي:" إنّ إطلاق القول بالكثرة قد يقال: إنه لا يعطي منع القياس حتمًا، وإنما هو تصريح بمجرد الكثرة في السماع، وينبغي النظر بعد ذلك في القياس"[٣].

لذلك اختلف النحاة في القياس على المسموع من مجيء المصدر المنكر حالًا، فذهب سيبويه والجمهور إلى عدم جواز القياس، ووجوب الاقتصار على السماع؛ لأنّ الحال – كما سبق– وصف لصاحبه، والأصل في الوصف أن يكون مشتقًا، وأنَّ ما جاء على خلاف الأصل يقتصر فيه على السماع، فلا تقول: أتانا سُرْعة، ولا أتانا رُجْلَةَ، كما تقول: أتانا ركضًا، قال سيبويه:" وليس كل مصدر وإن كان القياس مثل ما مضى من هذا الباب يوضع هذا الموضع؛ لأن المصدر هاهنا في موضع فاعل إذا كان حالًا – يقصد أنه شيء وضع موضع غيره، ولذلك يقتصر فيه على ما سمع من

---

[١]) ينظر: شرح السيرافي لكتاب سيبويه٢/٢٥٨، وشرح المفصل ٢/٥٩، وعند السيرافي المصدر مفعولٌ مطلق عامله الفعل المذكور لأن (أتى) في معنى (مضى) فهو من باب (قعد القرفصاء)، ينظر: شرح السيرافي٢/٢٥٨، وقواعد المطارحة/١٥٦.

[٢]) ينظر: التذييل ٩/٤٥، ومنهج المسالك٢/٦٥٢.

[٣]) المقاصد الشافية٣/٤٤٣.

كلام العرب، فلا يقال: طعامًا وشرابًا- ألا ترى أنه لا يحسن أتانا سُرْعة، ولا أتانا رُجْلَةً، كما أنه ليس كل مصدر يستعمل في باب سقيًا، وحمدًا"[١].

واختلف في النقل عن المبرد، فنُقل عنه جواز القياس مطلقًا، ونُقل أيضًا – وهو المشهور- جواز القياس في كل شيء يدل عليه الفعل من المصادر[٢]، فأجاز: أتانا سُرْعة، ورُجْلَةً؛ لأنهما من ضروب الإتيان، ولم يجز: أتانا ضربًا، ولا ضحكًا؛ لأنهما ليسا من ضروبه.[٣]

وخص ابن مالك وولده بدر الدين القياس بثلاثة مواضع ورد فيها السماع.[٤]

أولها: المصدر المنصوب بعد خبر مقترن بأل الدالة على الكمال، نحو: أنت الرجل علمًا، فأجاز: أنت الرجل أدبًا، ونبلًا، وحلمًا، وشجاعة.

وثانيها: المصدر الواقع بعد خبر شُبِّه به مبتدؤه، نحو: هو زهير شعرًا، فأجاز: وحاتم جودًا، وعلي شجاعة.

وثالثها: المصدر الواقع بعد (أمَّا) الشرطية النائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط، نحو: أما علمًا فعالم، فأجاز: أما ثراءً فثريَ، وأما شجاعة فشجاع.

وللعلماء في تخريج هذه المواضع على غير الحالية أقوال كثيرة مبسوطة في كتب النحو.[٥] مما يضعف القول بالقياس عليها، ولقول ابن مالك نفسه" فإن ورد عن العرب شيء منه حُفِظَ ولم يُقَس عليه، كما لا يقاس على وقوع المصدر نعتًا"[٦]، لذلك كان قول سيبويه هو الأولى بالقبول، وقد صرَّح بذلك كثير من النحاة.[٧] ولعل السبب في ذلك اقتصار أصحاب هذا المذهب على الأصل، وتمسكهم به، ويضاف إلى ذلك

---

[١] ينظر: الكتاب ١/٣٧٠وما بعدها، وينظر شرح السيرافي على الكتاب ٢/٢٥٧، ٢٥٨.

[٢] ينظر: ارتشاف الضرب ٣/١٥٧٠، ومنهج المسالك ٢/٦٥٢، وتوضيح المقاصد ٢/٦٩٧، والهمع ٢/٢٢٨.

[٣] ينظر: المقتضب ٣/٢٣٤، والتذييل ٩/٤٦، والمقاصد الشافية ٣/٤٤١.

[٤] ينظر شرح التسهيل ٢/٣٢٨، وشرح ابن الناظم/٢٣٢، والهمع ٢/٢٢٨.

[٥] ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢٨، والتذييل ٩/٤٦، والهمع ٢/٢٢٨ وما بعدها.

[٦] شرح التسهيل ٢/٣٢٨.

[٧] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٢/٥٩، وشرح الكافية للرضي ٢/٣٨، والتذييل ٩/٤٦، ومنهج السالك ٢/٦٥٢.

مراعاة المعنى فربما يكون منع القياس على المسموع؛ لمراعاة المعنى، وكثيرًا ما كان سيبويه يراعي ذلك، إذ لا يصح أن يقال: رأيتُ ابني نومًا، تقصد (نائما) ولا لقيت أبي جوعًا أي (جائعًا)، لأن المعنى لا يستقيم على ذلك .

قال الشاطبي:" والمذهب الأول- أي مذهب سيبويه- أولى؛ لأن الحال في معنى الخبر، فكما لا يَقع المصدر خبرًا عن الجثة قياسًا، وإنما يكون بالسماع، فلا تقول: زيدٌ ضَرْبٌ، ولا أنت قِيَامٌ، ولا عمرو أَكْلٌ، قياسًا على قولهم: زيد عَدْلٌ، وزيد رِضًا، فكذلك الحال لا يكون بالمصادر قياسًا..."[1].

لكن لو وضعنا في الاعتبار أنَّ مجيء المصدر المنكر حالًا من باب المجاز والاتساع، وقول من قال: إنَّ الكثرة دليل القياس، مع تحقق هذه الكثرة شعرًا وكلامًا، لساغ – من باب التوسع- القياس على السماع المذكور، بشرط استقامة المعنى في المقيس، ولا يعترض على ذاك بغلبة الفرع على الأصل، فقد يكثر الفرع حتى يُحمل عليه الأصل، وقد عقد ابن جني بابًا لهذا الأمر سمّاه:" باب من غلبة الفروع على الأصول، ووصفه بأنه باب طريف تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، وذلك لغرض المبالغة"[2].

وقد جاء المصدر المنكر حالًا في المعلقات كثيرًا، من ذلك قول امرئ القيس:

وُقُوفاً بِهَا صَحْبِي عَلَيَّ مَطِيَّهُمْ يَقُولُونَ لَا تَهْلِكْ أَسىً وَتَجَمَّلِ[3]

حيث جاء (وقوفًا) حالا من (قفا) في البيت الأول، وصاحب الحال (صحبي) أي: قفا حال وقوف صحبي[4] على مطيّهم. وأيضًا قوله: (أسى).

وعند البصريين:" نصب (أسىً)، لأنه مصدر وضع في موضع الحال، والتقدير عندهم: لا تهلك آسيًا، أي حزينًا"[5].

---

[1]) المقاصد الشافية٣/٤٤١.

[2]) ينظر الخصائص١/٣٠٠وما بعدها، والأشباه النظائر ٣١٨/١.

[3]) البيت من بحر الطويل في: ديوان امرئ القيس تحقيق/ عبدالرحمن المصطاوي:٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٢.

[4]) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري:٢٤، وشرح القصائد التسع للنحاس١٠٢/١، وشرح القصائد العشر للزوزني ص٣٢، ٤١، ٧٨، ٧٩، وشرح الشنقيطي:٢٤.

[5]) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال/٢٥، وينظر شرح القصائد العشر للشنقيطي:٢٤، وفتح الكبير المتعال ٣٧/١.

ومنه أيضًا قوله:

فَفاضَتْ دُمُوعُ العَينِ مِنِّي صَبابَةً عَلى النَّحرِ حَتَّى بَلَّ دَمعِيَ مِحمَلِي[١]

فـ(صبابة) مصدر وضع موضع الحال، مثل: جاء زيد مشيًا أي: ماشيًا، قال تعالى: « **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَصْبَحَ مَاؤُكُمْ غَوْرًا فَمَن يَأْتِيكُم بِمَاءٍ مَّعِينٍ**»[٢] أي غائرًا[٣].

ومنه أيضًا قوله:

فعادى عِداءً بينَ ثورٍ ونعجةٍ دِراكًا ولم يُنضَح بِماءٍ فيُغسَلِ[٤]

فـ(دراكًا) بمعنى مداركة، وهو مصدر في موضع الحال.[٥]

وقول طرفة ابن العبد:

وجَاشَتْ إِلَيْهِ النَّفْسُ خَوْفاً وَخَالَـه مُصَاباً وَلَوْ أمْسَى عَلَى غَيْرِ مَرْصَدِ[٦]

فـ (خوفًا) حال من النفس، وهو بمعنى خائفة[٧].

وأيضًا قول عمرو بن كلثوم:

نَصَبْنَا مِثْلَ رَهْوَةِ ذَاتِ حَدٍّ مُحَافَظَةً وَكُنَّا السَّابِقِيْنَا[٨]

فـ (محافظة) في موضع الحال[٩].

وكذلك قول الحارث بن حلزة:

إذ تَمَنَّونَهُم غُرُوراً فَسَاقَتهُم إِلَيكُمْ أُمنِيَّةٌ أَشْـرَاءُ[١٠]

---

[١]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر/٢٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٤.

[٢]) سورة الملك:٣٠.

[٣]) ينظر: شرح المعلقات التسع لابن كيسان/ ١٢٨، وشرح القصائد التسع للنحاس١١٧/١، وفتح الكبير المتعال٤٦/١، ١٣٩،١٢٨،١٣٩، ١٤٢.

[٤]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر/٦٢، وشرح المعلقات للزوزني:٧٢.

[٥]) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس١٨٢/١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٧٣، وفتح الكبير المتعال١٤٢/١.

[٦]) البيت من بحر الطويل في: ديوان طرفة، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين/٢٤، وشرح المعلقات للزوزني:١٠٧.

[٧]) ينظر: فتح الكبير المتعال٢٢٥/١.

[٨]) البيت من بحر الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم: ٣٢٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢١١، والرهوة: الجبل، والحد: الشوكة.

[٩]) ينظر: ويجوز نصبه على المصدرية شرح القصائد التسع للنحاس٦٤٥/٢، وفتح الكبير ٣٨٦/١.

[١٠]) البيت من بحر الخفيف في: ديوان الحارث: ٨٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٧٥، والأَشَرُ: البَطَر، والأشراء: البطرة.

فـ (غرورًا) حال من واو الجماعة على تأويله بمغرورين[١].

ومنه قول لبيد:

فَضلاً وَذو كَرَمٍ يُعينُ عَلى النَدى سَمحٌ كَسوبُ رَغائِبٍ غَنّامُها[٢]

فـ (فضلًا) منصوب على الحال من فاعل يعطي في البيت السابق على ذلك وهو قوله:

وَمُقَسِّمٌ يُعطي العَشيرَةَ حَقَّها وَمُغَذمِرٌ لِحُقوقِها هَضّامُها[٣]

ومنه قول زهير بن أبي سُلْمى:

وَقَفْتُ بِهَا مِنْ بَعْدِ عِشْرِينَ حِجَّةً فَلأَيَاً عَرَفْتُ الدَّارَ بَعْدَ تَوَهُّمِ[٤]

فـ (لأيًا) في موضع الحال، والمعنى مُبْطِئًا[٥].

ومنه أيضًا قوله:

فَتَعْرُكُكُمْ عَرْكَ الرَّحَى بِثِفَالِهَا وَتَلْقَحْ كِشَافاً ثُمَّ تُنْتَجْ فَتُتْئِمِ[٦]

---

[١] ينظر: فتح الكبير المتعال١/٥٢٩، ٥٤٤، ويجو ز أن يكون مفعولًا مطلقًا مرادفًا لمصدر الفعل السابق وينظر ١/٥٤٤، وينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري:٥٢٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٥٩، وفتح الكبير المتعال٢/١٨، ١٩.

[٢] البيت من بحر الكامل في :ديوان لبيد: ١١٦ تحقيق حمدو طمَّاس، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٩١.

[٣] فتح الكبير المتعال٢/ .١٠٩

[٢] البيت من بحر الطويل في: ديوان زهير: ٦٥ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٣٥ بنفس الرواية.

[٥] ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس ١/٣٠٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي /٢٠٥ بنفس الرواية والمعنى: إن عهدي بهذه الدار قد قَدُم حتى أشكلت عليّ، وفتح الكبير ٢/٢٧٨، وهذا البيت من شواهد سيبويه١/٣٧١ وعنده:

فلأياً بلأي ما حملنا وليدنا على ظهر محبوك ظماء مفاصله

فلأيا حال، والتقدير: فلأيا بلأي حملنا، و(ما) زائدة، ولأيا بمعنى بطأ، وجَهْدًا فكأنه قال: مجهودين حملنا وليدنا، ومبطئين حملنا وليدًا، شرح السيرافي للكتاب٢/٢٥٩، وهكذا عند من ذكره من النحاة وإن لم يختلف الشاهد فيه. ينظر: ارتشاف الضرب٣/١٥٨، والتذييل٩/٤٤، والمقاصد الشافية ٣/.٤٣٩

٤) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر/٦٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ١٤٤، وثفال الرحى: خرقة أو جلدة توضع تحت الرحى، ليقع الطحين عليها.

فـ (كشافًا): مصدر في موضع الحال من فاعل (تلقح)[١].

ومنه أيضًا قول النابغة الذبياني:

مَهلاً فِداءً لَكَ الأَقوامُ كُلُّهُمُ وَما أُثَمِّرُ مِن مالٍ وَمِن وَلَد[٢]

فـ (فداءً) حال على تأويله بمشتق، وهذا أحد الأوجه فيه[٣].

وأخيرًا يرى البحث جواز القياس على الشواهد الكثيرة الواردة في الفصيح من الشعر والكلام، وذلك من باب التوسع، والمجاز في اللغة– كما سبق القول–، والتيسير، حتى تدخل هذه الكثرة تحت نوع واحد وهو الجواز، دون تكلف التأويل الذي لا معنى له إلا الإخراج عن الاستشهاد به عند مَن يرى منعه، وبذلك نخرج من دائرة تفرق الآراء في حكم القياس– كما سبق– فكل هذه الشواهد بكثرتها تدعو للقياس عليها دون اشتراط كون المصدر نوعًا لعامله، حتى يقاس عليه، أو جواز القياس في مسائل بعينها، كما ذكر ابن مالك وولده. والله أعلم.

---

[١]) ينظر شرح القصائد السبع الطوال للأنباري:٢٦٩، وفتح الكبير ٣١٧/٢.

[٢]) البيت من بحر البسيط في: ديوان النابغة: ٢٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٤٤.

[٣]) وذلك برواية النصب في فداء ينظر: فتح الكبير المتعال٤٩٧/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي ص ٥٣٠، وشرح القصائد التسع المشهورات للنحاس٧٦١/٢.

المبحث الخامس: مجيء الحال جملة وشبه جملة

أولًا: مجيء الحال جملة

الأصل في الحال أن يأتي مفردًا، نحو قولك: جاء محمد ضاحكًا، وأجاب الطالبُ فاهمًا، وقد تأتي جملة في موضع مفرد، فهي كالخبر، والنعت يأتيان مفردًا، – وهو الأصل– ، وجملة، فالثلاثة يجرون من باب واحد. [١]

ففي المقتضب– معلقًا على نحو: مررت برجل أبوه منطلق–: لو وضعت في موضع (رجل) معرفة، لكانت الجملة في موضع حال، فعلى هذا تجري الجمل. [٢]

وإنما جاز أن تقع الجملة موقع الحال؛ لأن الحال نكرة، والجمل تقع موقع النكرات، ولذلك صح وقوعها أحوالًا. [٣]

وعند الرضي: جاءت الحال جملة؛ لأن مضمون الحال قيد لعامله، ويجوز أن يكون القيد مضمون الجملة، كما يكون مضمون المفرد. [٤]

وإنما كان مجيء الحال جملة خروجا عن الأصل؛ لأن الأصل في الحال أن تكون مفردًا، والجملة فرع عن المفرد؛ ولأن المفرد عريق في الإعراب، والجملة متطفلة عليه بسبب وقوعها موقعه. [٥]

وهذا ما عبَّر عن ابن مالك في الألفية بقوله:

وَمَوْضِعَ الحَالِ تَجِيءُ جُمْلَه كَـ جَاءَ زَيدٌ وَهْوَ نَاوٍ رِحْلَهْ

وهذا الكلام يشعر بأن الجملة ليست الحال بنفسها، وإنما هي في موضع الحال، ولذلك لابد من تقدير هذه الجملة بالمفرد؛ لأنه الأصل في الحال. [٦]

وليست كل جملة تصلح في موضع الحال، وإنما تكون جملة خبرية، غير مصدره بما يدل على الاستقبال (كالسين وسوف، ولن ...)، مرتبطة بصاحبها برابط[٧]، قد

---

[١] ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٩٢.

[٢] المقتضب ٤/١٢٥.

[٣] الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ١/٣١٠.

[٤] شرح الكافية ٢/٤٠

[٥] ينظر: المطول شرح تلخيص المفتاح / ٤٦٨.

[٦] ينظر: المقاصد الشافية ٣/٤٩٢.

[٧] ينظر: التذييل ٩/١٦٤، والتصريح ١/٣٨٩، والأشموني ٢/٢٧٨.

يكون الضمير فقط، أو الواو فقط، أو هما معًا، وذلك نحو قوله تعالى: «**اهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ**»[١]، وقوله: «**لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**»[٢]، وقوله: «**أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ خَرَجُوا مِن دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ حَذَرَ الْمَوْتِ**»[٣].

ويجب الربط بالواو إذا فُقِدَ الضمير، نحو: نزل المطر والشمس طالعة، وقبل (قد) الداخلة على المضارع المثبت، كقوله تعالى: «**يَا قَوْمِ لِمَ تُؤْذُونَنِي وَقَد تَّعْلَمُونَ أَنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ**»[٤].[٥]

ويمتنع الربط بالواو إذا كانت جملة الحال واقعة بعد عاطف، كقوله تعالى: «**فَجَاءَهَا بَأْسُنَا بَيَاتًا أَوْ هُمْ قَائِلُونَ**»[٦]، وإذا كانت جملة الحال مؤكدة لمضمون جملة قبلها، كقوله تعالى: «**ذَلِكَ الْكِتابُ لا رَيْبَ فِيهِ**»[٧]، وإذا كانت مبدوءة بماض واقع بعد (إلا)، كقوله تعالى: «**وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ**»[٨]، وإذا كانت مبدوءة بماض متلو بـ أو، نحو: لأضربنه ذهب أو مكث. وإذا كانت مبدوءة بمضارع منفي بـ (ما) كقول الشاعر:

عَهِدتُكَ مَا تَصْبُو وفِيكَ شَبِيبَةٌ فَمالكَ بَعْدَ الشيبِ صَبًّا مُتَيَّما؟[٩]

فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في عهدتك، والرابط فيها الضمير فقط، لامتناع الربط بالواو.

وإذا كانت مبدوءة بمضارع مثبت لم يقترن بقد، كقوله تعالى: «**وَلا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ**»[١٠].

---

[١]) سورة الأعراف:٢٤.

[٢]) سورة يوسف: ١٤.

[٣]) سورة البقرة:٢٤٣.

[٤]) سورة الصف: ٥.

[٥]) ينظر شرح التصريح١/٣٨٩، والأشموني٢/٢٩٤.

[٦]) سورة الأعراف:٤.

[٧]) سورة البقرة: ٢.

[٨]) سورة الحجر:١١.

[٩]) البيت من الطويل، ومن شواهد شرح التسهيل٢/٣٦٠، والمساعد٢/٤٥، والتذييل ١٦٦/٩، وأوضح المسالك٢/٣٥٤، وتوضيح المقاصد٣/٥١٢.

[١٠]) سورة المدثر: ٦.

ولذلك إذا جاءت جملة الحال المصدرة بمضارع مثبت، غير مقترن بقد مقرونة بالواو فإنه يجب تأويله على إضمار مبتدأ تكون جملة المضارع خبرًا عنه، من ذلك قول الشاعر:

عُلِّقْتُها عَرَضًا وَأَقْتُلُ قَوْمَها زَعْمًا لَعَمْرُ أَبيكَ لَيْسَ بِمَزْعَمِ[١]

والتقدير: وأنا أقتل قومها.[٢]

وتفصيل كل ذلك مبسوط في كتب النحو، ويهمنا هنا أن نؤكد على أنَّ مجيء الحال جملة خروج عن الأصل؛ لأن المفرد أصل، والجملة فرع عليه، ويدل على ذلك أمران **أولهما:** أن هذه الجملة تكون في موضع النصب، بخلاف المفرد الواقع حالًا فإنه يكون منصوبًا، وهذا يدل على أن الجملة نائبة عن المفرد، وواقعة موقعه.[٣]

ويؤكد ذلك أيضًا أن المفرد بسيط، والجملة مركب، والبسيط مقدم على المركب؛ لأن البسيط أول، والمركب ثانٍ.[٤]

وثانيهما: أن مجيء الحال مفردًا لا يحتاج إلى شروط، لكن مجيئه جملة يشترط فيه شروط كما هو الأمر في العامل الأصلي كالفعل، فإنه لا يشترط لعمله شروط، بخلاف الوصف الذي يعمل عمل الفعل، ويشترط لعمله شروط.

ومجيء الجملة في موضع الحال كثير في الشعر، والكلام، ومنه في القرآن الكريم إضافة إلى ما سبق من الأمثلة قوله تعالى: **«وَما أَرْسَلْنا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعامَ»**[٥]، وقوله: **«نَبَذَ فَرِيقٌ مِّنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ كِتَابَ اللَّهِ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ كَأَنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ»**[٦]، وقوله: **«وَاللَّهُ يَحْكُمُ لَا مُعَقِّبَ لِحُكْمِهِ»**[٧]، وقوله: **«فَانقَلَبُوا بِنِعْمَةٍ مِّنَ اللَّهِ وَفَضْلٍ لَّمْ يَمْسَسْهُمْ سُوءٌ»**[٨].

---

[١]) البيت من الكامل لعنترة بن شداد في ديوانه/١٢، ومن شواهد شرح التسهيل ٣٦٧/٢، وأوضح المسالك ٣٥٦/٢، والمقاصد الشافية ٤٩٨/٣.

[٢]) ينظر: شرح ابن الناظم/٢٦١، وشرح الاشموني٢٩٠/٢.

[٣]) ينظر شرح المفصل لابن يعيش ٨٨/١، والمغني لابن فلاح٦٤٦/٢.

[٤]) شرح المفصل لابن يعيش٨٨/١.

[٥]) سورة الفرقان:٢٠.

[٦]) سورة البقرة:١٠١.

[٧]) سورة الرعد:٤١.

[٨]) سورة آل عمران:١٧٤.

وهذا قليلٌ من كثير، ومنه في الشعر وبخاصة المعلقات، قول امرئ القيس[١]:

فَتُوْضِحَ فَالمِقْراةِ لَمْ يَعْفُ رَسْمُها مَا نَسَجَتْهَا مِنْ جَنُوبٍ وشَمْأَلِ[٢]

فجملة (لم يعفُ رسمها) في محل نصب حال من المقراة والأسماء التي قبلها، لأنها أعلام على أمكنة معروفة، والرابط الضمير.[٣]

وقوله:

تَقُولُ وقَدْ مَالَ الغَبِيْطُ بِنَا مَعاً عَقَرْتَ بَعِيْرِي يَا امْرأَ القَيْسِ فَانْزِلِ[٤]

فجملة (وقد مال الغبيط بنا معًا) في محل نصب حال من فاعل تقول، والرابط الواو كما في قوله تعالى: «**قَالُوا لَئِنْ أَكَلَهُ الذِّئْبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ**»[٥].[٦]

وقوله: **فَجِئْتُ وَقَدْ نَضَّتْ لِنَوْمٍ ثِيَابَهَا لَدَى السِّتْرِ إلاَّ لِبْسَةَ المُتَفَضِّلِ**[٧]

الجملة الفعلية (وقد نضت لنوم ثيابها) في محل نصب حال من فاعل جئت، والرابط الواو. وقوله:

وَقَدْ أغْتَدِي والطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا بِمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ[٨]

فجملة (والطير في وكناتها...) في محل نصب حال من فاعل (اغتدى)، والرابط الواو.[٩]

---

[١]) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال للأنباري ٣٧ ،٥٢، ٩٦، وشرح الشنقيطي ٣٧، وفتح الكبير ٢٩/١، ٣٢، ٣٧، ٤٥ ، ٥٨ ،٦٧ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ١٠٢ ،١٠٤، ١١٤، ١٢٠ ، ١٣٢ ، ١٤٥ ، ١٥١.

[٢]) البيت من بحر الطويل في: ديوان امرئ القيس : ٢٢، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٠.

[٣]) فتح الكبير المتعال ٢٨/١.

[٤]) البيت من بحر الطويل في : ديوان الشاعر : ٢٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٩.

[٥]) سورة يوسف:١٤.

[٦]) ينظر: فتح الكبير المتعال٥٨/١، وشرح المعلقات للزوزني:١٨، وشرح الأنباري:٣٧، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ص٧٢.

[٧]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر : ٣٧، ينظر فتح الكبير المتعال ٨٣/١، والأنباري:٥٢، وشرح المعلقات العشر للتبريزي:٨٤، وشرح المعلقات للزوزني:٤٦، والشنقيطي ٣٧/١.

[٨]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر : ١٦، ٥٣ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٦٣.

[٩]) شرح المعلقات العشر للتبريزي:١٠٧، وفتح الكبير المتعال١٢٥/١.

ومنه قول طرفة ابن العبد[١]:

تَرَبّعَتِ القُفّينِ في الشّوْلِ تَرْتَعِي حَدائِقَ مَولِيّ الأسِرّةِ أغْيَدِ[٢]

فجملة (ترتعي حدائق...) في محل نصب حال من فاعل (تربعت) المستتر، العائد على الناقة في بيت سابق، والرابط الضمير.[٣]

وقوله: **وَخَدٌ كقِرْطاسِ الشّآمي ومِشْفَرٌ كَسِبْتِ اليَماني قِدُّهُ لم يُجَرَدِ**[٤]

فجملة (قده لم يجرد) اسمية في محل نصب حال من (سبت اليماني)، والرابط الضمير.[٥] وقوله:

أَحَلْتُ عَلَيْهَا بِالقَطِيْعِ فَأَجْذَمَتْ وَقَدْ خَبَّ آلُ الأمْعَزِ المُتَوَقِّدِ[٦]

فجملة (وقد خب آل الأمعز...) حال في محل نصب من فاعل (أجذمت) المستتر، والرابط الواو.[٧]

وقوله: **لَعَمرُكَ إنَّ الموتَ ما أخطأَ الفتى لَكالطَّوَلِ المُرخَى وثِنْياهُ باليَدِ**[٨]

---

[١]) ينظر: شرح القصائد السبع للأنباري /١٥١، وفتح الكبير ١/١٧٥، ١٨٢، ١٨٥، ١٩١، ٢١١، ٢١٥، ٢٢١، ٢٢٦، ٢٣٩، ٢٩٠، ٢٩٢، ٣١٦.

[٢]) البيت من بحر الطويل في: ديوان طرفة: ٢١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٩٧، وتربعت: أقامت وحلَّت في المكان، القفان: موضع، الشول: مكان الرعي المرتفع، المولى: العشب الذي أصابه المطر، الأسرة: مفردها السر، وهو الخير والفضل، الأغيد: الناعم.

[٣]) شرح القصائد للأنباري /١٥٦، وفتح الكبير المتعال ١/.١٩٣

٦) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٣، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٠٧، والسبت: جلد البقر المدبوغ.

[٥]) فتح الكبير المتعال ١/٢١١.

[٦]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٠٧، أحلت: أقبلت، القطيع: السوط، أجذمت: أسرعت في سيرها، الخب: سير الإبل، الآل: السراب ساعة الضحى، الأمعز: المكان الكثير الحصى.

[٧]) شرح المعلقات العشر للتبريزي ١٦٥، وللشنقيطي ٦٨، وفتح الكبير ١/٢٢٩.

[٨]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١١٥، والطول: الحبل الذي تربط به الدابة للرَعي.

فجملة (وثنياه باليد) اسمية في محل نصب حال من (الطول المرخي)، والرابط الواو والضمير.[١] ومنه قول عمرو بن كلثوم[٢]:

صَبَنْتِ الكَأْسَ عَنَّا أُمَّ عَمْرٍو وَكَانَ الكَأْسُ مَجْرَاهَا اليَمِيْنَا[٣]

فجملة (وكان الكأس مجراها...) في محل نصب حال من (الكأس) الأولى، والرابط الضمير.[٤]

وقول الحارث بن حلزة[٥]:

وَبِعَيْنَيْكَ أَوْقَدَتْ هِنْدٌ النَّارَ أَصِيلاً تُلْوِّي بِهَا العَلْيَاءُ[٦]

فجملة (تلوي بها العلياء) في محل نصب حال من (النار)، والرابط الضمير المجرور بالباء.[٧] وقوله:

إنْ نَبَشْتُمْ مَا بَيْنَ مِلْحَةَ فَالصَّاقِب فيه الأمواتُ والأَحْيَاءُ[٨]

فجملة (فيه الأموات...) في محل نصب حال من (ملحة فالصاقب)، والرابط الضمير.[٩]

وقوله: **أَعَلَيْنَا جُنَاحُ كِنْدَةَ أَنْ يَغْنَمَ غَازِيهُمُ وَمِنَّا الْجَزَاءُ**[١٠]

فجملة (ومنا الجزاء) في محل نصب من (غازيهم)، والرابط الواو.[١١]

---

[١]) فتح الكبير ٢٦٣/١.

[٢]) ينظر: شرح القصائد السبع للأنباري /٣٨٣، ٣٨٨، ٤٢١، وفتح الكبير ٣٣٧/١، ٣٣٨، ٣٥٦، ٣٦٠، ٣٦٧، ٣٧١، ٣٧٥، ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٠، ٤٣٣، ٤٥٤.

[٣]) البيت من بحر الوافر في: ديوان عمرو: ٣٠٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٠١.، والصبن: الصرف.

[٤]) فتح الكبير المتعال ٣٤٢/١.

[٥]) ينظر: شرح القصائد للأنباري ٤٦٥، ٤٧٢، ٤٩٠، وفتح الكبير ٤٧٣/١، ٤٧٩، ٧٨٦، ٤٨٧، ٤٩٠، ٤٩٨، ٥٠١، ٥١٨، ٥٢٠، ٥٢٨، ٥٣٥، ٥٣٩، ٥٤٠، ٥٤١.

[٦]) البيت من البحر الخفيف، في ديوان الحارث:٧٦ ، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٦٤.

[٧]) فتح الكبير ٤٦٩/١.

[٨]) البيت من البحر الخفيف، في ديوان الحارث: ٨٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٧١.

[٩]) فتح الكبير ٤٨١/١، الأنباري:٤٦٧.

[١٠]) البيت من البحر الخفيف في: ديوان الحارث: ٩٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٨١.

[١١]) فتح الكبير ٥٠٨/١.

وقول لبيد بن ربيعة[١]:

فَمَدافِعُ الرَيّانِ عُرّيَ رَسمُها خَلَقاً كَما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلامُها[٢]

فجملة (عري رسمها) في محل نصب حال من (مدافع الريان).[٣]

وقوله: **وَجَلا السُيولُ عَنِ الطُلولِ كَأَنّها زُبُرٌ تُجِدُّ مُتونَها أَقلامُها[٤]**

فجملة (كأنها زبر) في محل نصب حال من (الطلول).[٥]

وقوله: **بَل ما تَذَكَّرُ مِن نَوارَ وَقَد نَأَت وَتَقَطَّعَت أَسبابُها وَرِمامُها[٦]**

فجملة (وقد نأت) في محل نصب حال من (نوار)، والرابط الواو والضمير.[٧]

وقول عنترة بن شداد[٨]:

فَوَقَفْتُ فِيهَا ناقتي وَكَأَنَّها فَدَنٌ لأَقضي حَاجَةَ المُتَلَوِمِّ[٩]

فجملة (وكأنها فدن) في محل نصب حال من (ناقتي)، والرابط الواو والضمير.[١٠]

---

[١]) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس ٤٠٥/١، وشرح القصائد السبع للأنباري ٥٢٩، ٥٣٩، ٥٦٢، ٥٧٧، ٥٨٠، وشرح المعلقات للزوزني ١٥٩، وفتح الكبير ١٧/٢، ٢٤، ٢٨، ٣١، ٣٣، ٤٠، ٤٣، ٤٦، ٤٧، ٥٠، ٥٤، ٥٦، ٥٧، ٦٥– ٦٧، ٦٩، ٧٠، ٧٨، ٨٩، ٩٩، ١١١–١١٣

[٢]) البيت من بحر الكامل في: ديوان لبيد: ١٠٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ١٥٩، والمدافع: مجاري الماء، الريان: وادٍ يقع بحمي ضارية، الوُحِيّ: جمع وحَيْ وهو الكتابة، السلام: الحجارة.

[٣]) فتح الكبير ١٩/٢.

[٤]) البيت من بحر الكامل في: ديوان الشاعر: ١٠٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٦٢.

[٥]) فتح الكبير ٢٥/٢.

[٦]) البيت من بحر الكامل في الديوان/١٠٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٦٦، نوار: اسم للمرأة، الأسباب: الحبال، الرمام: الحبال الضعيفة.

[٧]) فتح الكبير ٣٤/٢، والشنقيطي /٢٠، والزوزني /١٦٦.

[٨]) ينظر: شرح القصائد التسع للنحاس٤٧٨/٢، وشرح القصائد للأنباري: ٣٤٢، ٣٥٠، ٣٥٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٤٠، وللشنقيطي: ١٧١ ، ١٨٨، وفتح الكبير ١٤٩/٢، ١٥٢، ١٥٤، ١٧٠، ١٧٢، ١٨٠، ١٨٥، ١٨٧، ٢١٣، ٢١٣، ٢١٦، ٢١٩، ٢٣٣، ٢٣٨، ٢٥٢، ٢٥٤، ٢٥٩، ٢٦٠.

[٩]) البيت من بحر الكامل في: ديوان عنترة: ١١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٣٥، الفَدَن: القصر، المتلوم: الماكث.

[١٠]) فتح الكبير ١٤٣/٢.

وقوله: **فإذا شربتُ فإنني مُستَهلِكٌ مَالي وعِرضِي وافرٌ لَمْ يُكلَمِ**[١]

فجملة (وعرضي وافر...) في محل نصب حال من الضمير المستتر في (مستهلك)، أو من ياء المتكلم في (مالي)، والرابط الواو والضمير.[٢]

وقول زهير بن أبي سلمى[٣]:

وَوَرَّكْنَ فِي السُّوبَانِ يَعْلُوْنَ مَتْنَـهُ عَلَيْهِنَّ دَلُّ النَّـاعِمِ المُتَنَعِّمِ[٤]

فجملة (يعلون متنه) في محل نصب حال من نون النسوة الواقعة فاعلًا في (وركن)، والرابط الضمير. وكذلك جملة (عليهن دل) في محل نصب حال ثانية من فاعل (وركن) فتعددت الحال، وهي جملة، والرابط الضمير.[٥]

وقوله:

كأنّ فُتَاتَ العِهْنِ في كلّ مَنزِلٍ نَزَلنَ به حَبُّ الفَنا لم يُحَطَّمِ[٦]

فجملة (لم يحطم) في محل نصب حال من (حب الفنا)، والرابط الضمير، وهو نائب الفاعل العائد إليه.[٧]

وقوله:

فشدَّ ولم يُفْزِعْ بيوتًا كثيرة لدى حيثُ أَلْقَت رَحْلَهَا أَمُّ قَشْعَمِ[٨]

فجملة (ولم يفزع بيوتًا كثيرة) في محل نصب حال من فاعل (شد)، والرابط الواو والضمير.[٩] وقول الأعشى[١٠]:

---

[١]) البيت من بحر الكامل في: ديوان الشاعر:١٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٤٧.

[٢]) فتح الكبير ١٩٦/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي /٣٥٠.

[٣]) فتح الكبير ٢٧٧/٢، ٢٨٠، ٢٩٣، ٣٢٦، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٠، ٣٥٢.

[٤]) البيت من بحر الطويل في: ديوان زهير: ٦٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٣٧.

[٥]) فتح الكبير ٢٨٧/٢، وشرح القصائد العشر للتبريزي /٢١٠.

[٦]) البيت من بحر الطويل، في ديوان الشاعر: ٦٦، وشرح المعلقات العشر الزوزني : ١٣٨.

[٧]) فتح الكبير ٢٩٠/٢.

[٨]) البيت من بحر الطويل، في ديوان الشاعر: ٦٩، شرح المعلقات العشر للزوزني:١٤٧.

[٩]) فتح الكبير ٣٣٠/٢.

[١٠]) ينظر: فتح الكبير ٣٧٩/٢، ٣٩٠، ٣٩١، ٤٠٠، ٤٠٢، ٤٠٤، ٤١٠، ٤١٣، ٤١٧، ٤٢٤، ٤٣٠، ٤٣٥، ٤٣٩.

إذا تَقومُ يَضُوعُ المِسكُ أَصوِرَةً وَالزَنبَقُ الوَردُ مِن أَردانِها شَمِلُ[١]

فجملة (والزنبق الورد من أردانها شمل) اسمية في محل نصب حال من فاعل تقوم المستتر، والرابط الواو والضمير.[٢]

وقوله: **صدَّت هُرَيرَةُ عَنّا ما تُكَلِّمُنا جَهلاً بِأُمِّ خُلَيدٍ. حَبلَ مَن تَصِلُ؟**[٣]

فجملة (ما تكلمنا) فعلية في محل نصب حال من (هريرة)، والرابط الضمير.[٤]

وقوله: **لا يَستَفيقونَ مِنها وَهيَ راهَنَةٌ إِلّا بِهاتِ وَإِن عَلَّوا وَإِن نَهِلوا**[٥]

فجملة (وهي راهنة) اسمية في محل نصب حال من الضمير المجرور بـ (من)، والرابط الواو والضمير.[٦] وقول النابغة الذبياني[٧]:

وَقَفْتُ فِيهَا أُصيلَانًا كَيْ أُسَائِلَهَا عَيَّتْ جَوَاباً وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدِ[٨]

فجملة (وما بالربع من أحد) اسمية في محل نصب حال من فاعل (عيَّت)، والرابط الواو.[٩] وقوله:

أَسْرَتْ عَلَيْهِ مِنْ الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ تُزجِى الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ البَرَدِ[١٠]

فجملة (تزجي السمال) في محل نصب حال من الضمير المجرور بعلى، والرابط الضمير.[١١]

---

[١]) البيت من بحر البسيط في: ديوان الأعشى: ٥٥، شرح المعلقات العشر للزوزني:٣١٥. وأصورة: جمع (صُوار) وهو الوعاء الذي يحرق فيه المسك.

[٢]) فتح الكبير ٣٨٦/٢.

[٣]) البيت من بحر البسيط في: ديوان الأعشى: ٥٥، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٢٠٥.

[٤]) فتح الكبير ٣٩٥/٢.

[٥]) البيت من بحر البسيط في ديوان الأعشى: ٥٩، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٢٠٨، النهل: الشرب الأول، والعلل: الشرب الثاني، راهنة: دائمة.

[٦]) فتح الكبير ٣٠٧/٢.

[٧]) ينظر: فتح الكبير ٤٥٣/٢، ٤٦٢، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٨٥، ٤٨٧- ٤٩٠، ٤٩٣، ٤٩٩.

[٨]) البيت من بحر البسيط في: ديوان النابغة: ١٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٩٢.

[٩]) فتح الكبير ٤٥٤/٢.

[١٠]) البيت من بحر البسيط في: ديوان الشاعر: ١٧، شرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٩٥، والسارية: سحابة تسير ليلًا وتمطر.

[١١]) فتح الكبير ٤٦٥/٢.

وقوله: **أُنبِئتُ أَنَّ أَبا قابوسَ أَوعَدَني وَلا قَرارَ عَلى زَأرٍ مِنَ الأَسَدِ**[١]

فجملة (ولا قرار على زأر من الأسد) في محل نصب حال من ياء المتكلم في (أوعدني)، والرابط الواو.[٢]

وقول عبيد بن الأبرص[٣]:

تَصبو وأَنّى لَكَ التَصابي أَنّى وَقَد راعَكَ المَشيبُ[٤]

فجملة (وقد رعاك المشيب) في محل نصب حال من فاعل (تصبو)، والرابط الواو والضمير.[٥] وقوله: **قَطَعتُهُ غُدوَةً مُشِيحاً وَصاحِبي بادِنٌ خَبوبُ**[٦]

فجملة (وصاحبي بادن) اسمية في محل نصب حال من تاء الفاعل، والرابط الواو والضمير.[٧] وقوله: **يَصغو وَمِخلَبُها في دَفِّهِ لا بُدَّ حَيزومُهُ مَنقوبُ**[٨]

فجملة (ومخلبها في دفه) اسمية في محل نصب حال من فاعل (يصغو) المستتر، والرابط الواو والضمير.[٩]

وبهذا يتضح كثرة الشواهد التي جاءت فيها الحال جملة – كما جاء الخبر والنعت جملة– لأنها خبر من حيث المعنى، ووصف أيضًا، فكما جاز في الخبر والنعت هذا الأمر جاز في الحال، ولأنها نكرة، والجملة نكرة، فجاز أن تقوم مقامها...[١٠]

---

[١]) البيت من بحر البسيط في: ديوان الشاعر:٢٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٣٠١.

[٢]) فتح الكبير ٥٠٣/٢.

[٣]) ينظر فتح الكبير ٥٢٠/٢، ٥٢٢، ٥٣٢، ٥٤٣، ٥٤٦، ٥١٥، ٥٥٣، ٥٥٤.

[٤]) البيت من البسيط في: ديوان عبيد بن الأبرص: ٢١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٣١.

[٥]) فتح الكبير ٥٢٦/٢.

[٦]) البيت من البسيط في: ديوان الشاعر:٢٣، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٢٤٨، ومشيحا: مجددًا، وبادن: ناقة ذات بدن وجسم، خبوب: من خبَّ في سيره إذا قطعه.

[٧]) فتح الكبير ٥٤١/٢.

[٨]) البيت من البسيط في: ديوان الشاعر:٢٦، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٢٥٢، يَصغو: من الصغاء: صوت الثعلب، الدف: الجنب، الحيزوم: الصدر.

[٩]) فتح الكبير ٥٥٥/٢.

[١٠]) ينظر: ناظر الجيش ٢٣٢٨.

وهنا نرى أن مجيء الحال جملة، وإن خرج عن الأصل، لكنه كَثُرَ كَثْرَةً تجعله يرتقي لدرجة الأصل، حيث ورد في أفصح الكلام، وهو القرآن الكريم، وفي أشعار العرب كما هو سابق عند أصحاب المعلقات، ولعل السر في ذلك ما يقتضيه المقام من ورود الحال جملة تشتمل على فعل يفيد التجدد والحدوث، أو على اسم يفيد الثبوت والدوام، ولنأخذ مثالًا يوضح ذلك جاءت فيه الحال مفردًا، وجملة، وشبه جملة، وهو قوله تعالى: «**أولم يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فوقهم صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ**»[1]، فقد جاءت الحال الأولى (فوقهم) شبه جملة؛ وذلك لأن الطير أثناء طيرانها تكون في الأعلى، والثانية (صافات) مفردًا أي: باسطات أجنحتها؛ وذلك لأن الصف هو أكثر أحوال الطير عند الطيران فناسبه التعبير بالاسم الدال على الثبوت والدوام، والثالثة (يقبضن) جملة فعلية لدلالة الفعل على التجدد والحدوث فالقبض متجدد ناسبه التعبير بالفعل، وصاحب الحال واحد وهو (الطير)، وفي الكشاف:" فإن قلت: لم قيل: ويقبضن، ولم يقل: قابضات؟ قلت: لأن الأصل في الطيران هو صف الأجنحة؛ لأن الطيران في الهواء كالسباحة في الماء، والأصل في السباحة في الماء مَدّ الأطراف وبسطها، وأمَّا القبض فطارئ على البسط للاستظهار به على التحرك، فجيء بما هو طارئ غير أصل بلفظ الفعل، على معنى أنهن صافات، ويكون منهن القبض تارة، كما يكون من السابح في الماء"[2].

ثانيا: مجيء الحال شبه جملة

تقدم القول بأن الجملة تقع موقع الحال، وقد كثر ذلك في كلام العرب وأشعارهم، وتقع شبه الجملة- أيضًا- موقع الحال، فيقع الظرف، والجار والمجرور موقع الحال بشرط أن يكونا تامين، نحو: جاء زيد أمام عمرو، ومنه قوله تعالى: «**لَهُمْ دَارُ السَّلامِ عِنْدَ رَبِّهِمْ**»[3]، وقولك: جاء زيد في زينته، وقوله تعالى: «**فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ**»[4].

---

[1]) سورة الملك: ١٩.

[2]) الكشاف ١٧٥/٦، وينظر: البحرالمحيط٢٩٧/٨، والدر المصون ٣٩٠/١٠، والتحرير والتنوير ٣٩/٢٩، وينظر: خروج الجملة الحالية عن الأصل/ دراسة نحوية بلاغية ص٧٥٨.

[3]) سورة الأنعام: ١٢٧.

[4]) سورة القصص: ٧٩.

فإن لم يكن الظرف والجار والمجرور تامين فإنه لا يجوز وقوعهما موقع الحال، فلا يجوز أن تقول: هذا زيد اليوم، ولا: جاء زيد فيك؛ لنقصانهما لعدم إفادتهما.[١]

وليس الظرف والجار والمجرور في الحقيقة هما الحال، وإنما ما يتعلقان به من الاستقرار المحذوف الواجب الحذف على نحو ما فُصِّلَ في الخبر.[٢]

ومن أمثلة الزمخشري: لقيته عليه جبةُ وشي، المعنى عنده: مستقرة عليه جبة وشي، وذلك على أن الجار والمجرور متعلقان بمحذوف هو الحال[٣].

والمسموع من مجيء الظرف والجار والمجرور كثير– كما سبق القول– ومنه في القرآن الكريم[٤]: **«مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ»**[٥]، فـ (عند) يجوز أن يكون حالًا من الضمير في (يشفع) والتقدير: يشفع مستقرًا عنده.[٦]

وقوله تعالى: **«أَفَلَمْ يَنْظُرُوا إِلَى السَّمَاءِ فَوْقَهُمْ»**[٧]، فقوله (فوقهم) يجوز أن يكون حالًا من (السماء).[٨]

وقوله تعالى: **«وَيَحْمِلُ عَرْشَ رَبِّكَ فَوْقَهُمْ يَوْمَئِذٍ ثَمَانِيَةٌ»**[٩]، فقوله (فوقهم) حال من العرش أي: حال كونه فوق الملائكة الواقفين على الأرجاء.[١٠] وقوله تعالى: **«وَإِنَّهُ فِي أُمِّ الْكِتَابِ لَدَيْنَا لَعَلِيٌّ حَكِيمٌ»**[١١]، فقوله (في أم الكتاب)، و(لدينا) يجوز أن يكونا كل منهما صفة للخبر تقدمتا عليه فصارتا حالين.[١٢]

---

[١] ينظر: المقرب ص١٩٥، وشرح المقرب، د/ علي فاخر ٥٤٢/٢.

[٢] ينظر: شرح ابن عقيل ٢١٣/١.

[٣] ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٦/٢.

[٤] ينظر: دراسات لأسلوب القرآن الكريم ٣/٣ ، ١٢٤.

[٥] سورة البقرة: ٢٥٥.

[٦] ينظر: البحر المحيط ٢٨٨/٢، ٢٨٩، وإعراب القرآن للدرويش ٣٣١/١.

[٧] سورة ق: ٦.

[٨] الإملاء للعكبري ٢٤١/٢.

[٩] سورة الحاقة: ١٧.

[١٠] ينظر: الفتوحات الإلهية (حاشية الجمل) ٤١٣/٤، وإعراب القرآن للدرويش ٥٠/٨.

[١١] سورة الزخرف: ٤.

[١٢] الإملاء ٢٢٦/٢.

ومنه في المعلقات:

قول امرئ القيس:

كدَأْبِكَ مِنْ أُمِ الحُوَيْرِثِ قَبْلَها وجارَتِها أُم الرَّبَابِ بَمَأْسَل[١]

فـ(قبلها) متعلَق بمحذوف في محل نصب حال من (أم الحويرث)، و(بمأسل) حال من أم الرباب.[٢] وقوله:

إذا قامَتَا تَضَوَّعَ المِسْكُ مِنْهُما نَسيمَ الصَّبا جاءَتْ بِرَيَّا القَرَنْفُلِ[٣]

فـ(منهما) يجوز أن يتعلق بمحذوف حال من (المسك)، ويجوز أن يتعلق بـ (تضوع).[٤] وقوله:

فَظَلَّ العَذارى يَرتَمِينَ بِلَحمِها وَشَحمٍ كَهُدَّابِ الدِّمَقسِ المُفَتَّلِ[٥]

فـ(كهداب) حال من (لحمها).[٦]

وقوله: **دَريرٍ كَخُذْروفِ الوليدِ أَمَرَّهُ تتابُعُ كَفَّيهِ بِخَيْطٍ مُوَصَّلِ**[٧]

فـ(كخذروف) حال من الضمير في (درير).[٨]

وقوله: **كأنّ ثَبيرًا في عَرانينِ وَبْلِهِ كَبيرُ أُناسٍ في بجاد مُزَمَّلِ**[٩]

---

[١]) البيت من بحر الطويل في: ديوان امرئ القيس:٢٥، وينظر: شرح المعلقات العشر للزوزني:٣٣.

[٢]) فتح الكبير ١/٤٣.

[٣]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٤، وتضوغ المسك: انتشرت رائحته، الريا: الرائحة الطيبة.

[٤]) فتح الكبير ١/٤٤.

[٥]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٧، الهُدَّاب والهدب: اسمان لما استرسل من الشيء، والدمقس: الابريسم، وقيل هو الأبيض منه خاصة.

[٦]) فتح الكبير ١ /٥٣.

[٧]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر :٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٦٨، الخذروف: حصاة مثقوبة يجعل الصبيان فيها خيطًا فيديرها الصبي على رأسه.

[٨]) فتح الكبير ١/١٣٢.

[٩]) البيت من بحر الطويل في: ديوان الشاعر:٦٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٧٨، الثبير: جبل بعينه، العرانين: جمع العرنين: وهو الأنف، واستعيرت العرانين لأوائل المطر.، والبجاد: كساء مخطط.

فـ(في عرانين) حال من (ثبيرًا) والعامل فيها (كأن) لما فيها من معنى الفعل.[١]

وقول طرفة بن العبد[٢]:

كَأَنَّ حُدوجَ المالِكيَّةِ غُدوَةً خَلايا سَفينٍ بِالنَواصِفِ مِن دَدِ[٣]

فـ(بالنواصفِ) حال من (حدوج المالكية) والعامل فيها (كأن) لما فيها من معنى الفعل، و (من دد) حال من (النواصف).[٤]

وقوله: **وإِنّي لأُمْضِي الهَمَّ عِنْدَ احْتِضَارِهِ بِعَوْجَاءَ مِرْقَالٍ تَلُوحُ وتَغْتَدِي**[٥]

فـ(عند) حال من (الهم).[٦]

وقوله: **فَطَوْرًا بهِ خَلْفَ الزّمِيلِ وَتَارَةً على حَشَفٍ كالشّنّ ذاوٍ مُجَدَّدِ**[٧]

فـ(خلف) حال من الضمير المجرور بالباء في (به).[٨]

وقوله: **وجُمْجُمَةٌ مِثْلُ العَلاةِ كَأَنَّمَا وَعَى المُلْتَقَى مِنْهَا إِلَى حَرْفِ مِبْرَدِ**[٩]

فـ(منها) حال من (المتلقي).[١٠]

---

[١]) فتح الكبير ١/١٥٧.

[٢]) ينظر: فتح الكبير ١/١٧٥، ٢٠٧، ٢٣٧.

[٣]) البيت من بحر الطويل في: ديوان طرفة: ١٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٩٢، والحدوج: مفردها الحدج، وهو مركب النساء، والخلايا مفردها الخلية وهي: السفينة الكبيرة، والنواصف: مفردها الناصفة، وهي المساحة الواسعة، والدد: اللهو واللعب.

[٤]) شرح الأنباري:١٣٦، وشرح المعلقات العشر للتبريزي ص١٣٥، وفتح الكبير ١/١٧٨.

[٥]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٢٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٩٥، العوجاء: الناقة النشيطة التي لا تستقر في سيرها لفرط نشاطها، المرقال: التي تسير سيرًا شديدًا.

[٦]) فتح الكبير ١/١٨٨.

[٧]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٢١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٩٩، الزميل: الرديف وهو: الراكب على الناقة خلف الراكب الأصلي، الحشف: مفردها الحشفة، وهو الضرع الذي جف لبنه، والشن: القربة البالية، والذاوي: الذابل، والمجدد الذي انقطع لبنه.

[٨]) فتح الكبير ١/١٩٧.

[٩]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر: ٢٢، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٠٣، العلاة: السندان، الملتقى: طرف الجمجمة.

[١٠]) فتح الكبير ١/٢١٠.

وقوله: **نَدَامَايَ بِيْضٌ كَالنُّجُومِ وَقَيْنَةٌ تَرُوحُ عَلَينَا بَيْنَ بُرْدٍ وَمُجْسَدِ**[١]

فـ(بين) حال من فاعل (تروح) والتقدير: تروح علينا لابسة.[٢]

وقول عمرو بن كلثوم:

وَأَنْزَلْنَا البُيُوْتَ بِذِي طُلُوْحٍ إِلَى الشَامَاتِ نَنْفِي المُوْعِدِيْنَا[٣]

فـ(إلى الشامات) حال من (ذي الطلوح).[٤]

وقوله: **نَجُذُّ رُؤُوْسَهُمْ فِي غَيْرِ بِرٍّ فَمَا يَدْرُوْنَ مَاذَا يَتَّقُوْنَا**[٥]

فـ(في غير...) حال من فاعل (نجذ)، والتقدير: نجذ رءوسهم غير بارين.[٦]

وقوله: **حُدَيَّا النَّاسِ كُلِّهِمُو جَمِيْعاً مُقَارَعَةً بَنِيْهِمْ عَنْ بَنِيْنَا**[٧]

فـ(عن بنينا) حال من فاعل الفعل المحذوف، والتقدير: نقارع بينهم حالة كوننا (ذابين) عن بيننا.[٨]

وقوله: **وَقَدْ عَلِمَ القَبَائِلُ مِنْ مَعَدٍّ إِذَا قُبَبٌ بِأَبطَحِهَا بُنِيْنَا**[٩]

فـ(من معد) حال من (القبائل).[١٠]

وقول الحارث بن حلزة:

فَتَنَوَّرْتُ نَارَهَا مِنْ بَعيدٍ بِخَزَازِي هَيْهَاتَ مِنْك الصِّلاءُ[١١]

---

[١]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٠٩، البرد: ضرب من الشياب وكذلك المسجد.

[٢]) فتح الكبير ٢٣٦/١.

[٣]) البيت من الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم: ٣٢٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٠٧، وذي طلوح: موضع، والشامات: جبل أو موضع.

[٤]) فتح الكبير ٣٧١/١، وينظر: ٣٨٣، ٣٩٦، ٤٤٠.

[٥]) البيت من الوافر في ديوان الشاعر:٣٢٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢١١.

[٦]) فتح الكبير ٣٨٢/١.

[٧]) البيت من الوافر في: ديوان الشاعر:٣٢٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢١٢.

[٨]) فتح الكبير ٣٨٩/١.

[٩]) البيت من الوافر في: ديوان الشاعر: ٣٤٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٢٢.

[١٠]) فتح الكبير ٤٢٢/١.

[١١]) البيت من الخفيف في: ديوان الحارث:٧٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٦٤.

فـ(بخزازي) حال من (نارها)، ويجوز تعلقه بالفعل السابق (تنورت).[١]

وقوله: **فَهَداهُم بِالأَسوَدَينِ وَأَمرُ اللهِ بَلغٌ يَشقى بِهِ الأَشقياءُ**[٢]

فـ(بالأسودين) حال من الفاعل المستتر.[٣]

وقول لبيد بن ربيعة:

عَفَتِ الدِيارُ مَحَلُّها فَمُقامُها بِمَنىً تَأَبَّدَ غَولُها فَرِجامُها[٤]

فـ(بمنى) حال من الديار وما أبدل منها، ويجوز أن يتعلق بالفعل (عفت).[٥]

وقول عنترة بن شداد[٦]:

فَازْوَرَّ مِنْ وَقْعِ القَنا بِلِبانِهِ وَشَكَا إليَّ بِعَبْرَةٍ وَتَحَمْحُمِ[٧]

فـ(بعبرة) حال من فاعل (شكا) والتقدير: شكا باكيًا بعبرة.[٨]

وقوله: **والخَيْلُ تَقْتَحِمُ الخَبارَ عَوابِساً ما بين شَيْظَمَةٍ وآخَرَ شَيْظَمِ**[٩]

فـ(من بين) حال من فاعل (تقتحم) المستتر.[١٠]

وقول زهير بن أبي سلمى:

وَدارٌ لَهَا بِالرَّقْمَتَيْنِ كَأَنَّهَا مَرَاجِيْعُ وَشْمٍ فِي نَوَاشِرِ مِعْصَمِ[١١]

---

[١] فتح الكبير ٤٧١/١.

[٢] البيت من الخفيف في: ديوان الشاعر:٨٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني٢٧٥.

[٣] فتح الكبير ٥٢٨/١.

[٤] البيت من الكامل في: ديوان لبيد: ١٠٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٥٨، والغول والرجام: جبلان معروفان،مِنَى: غير منى الحرم.

[٥] فتح الكبير ١٧/٢.

[٦] ينظر: فتح الكبير ١٤١/٢، ١٥٨.

[٧] البيت من الكامل في: ديوان عنترة: ٢٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٥٥، الأزورار: الميل، والتحمحم: من صهيل الفرس ما كان يشبه الحنين ليرق صاحبه له.

[٨] فتح الكبير ٢٤٢/٢.

[٩] البيت من الكامل في: ديوان الشاعر :٢٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٥٦، والخبار: الأرض اللينة، والشيظم: الطويل من الخيل.

[١٠] فتح الكبير ٢٥٠/٢.

[١١]) البيت من الطويل في: ديوان زهير:٦٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٣٣.

فـ(في نواشر) حال من (مراجع وشم).[١]

وقوله:

وَلاَ شَارَكَتْ فِي المَوْتِ فِي دَمِ نَوْفَلٍ وَلاَ وَهَبٍ مِنْهَا وَلا ابْنِ المُخَزَّمِ[٢]

فـ(منها) حال من (وهب).[٣]

وقول الأعشى:

فَقُلتُ لِلشَّرْبِ في دُرْنَى وَقَد ثَمِلوا شِيمُوا وَكَيفَ يَشيمُ الشارِبُ الثَمِلُ[٤]

فـ(في درني) متعلق بمحذوف حال من (الشرب)، ويجوز أن يكون صفة للشرب.[٥]

وقوله:

لَئِن مُنيتَ بِنا عَن غِبِّ مَعرَكَةٍ لَم تُلفِنا مِن دِماءِ القَومِ نَنتَفِلُ[٦]

فـ(عن غب) متعلقان بمحذوف حال من (نا) في (بنا)، ويجوز تعلقهما بالفعل (منيت).[٧]

وقول النابغة الذبياني[٨]:

رَدَّتْ عَلَيْهِ أَقَاصِيهِ وَلَبَّدَهُ ضَرْبُ الوَلِيدَةِ بِالمِسْحَاةِ فِي الثَّأَدِ[٩]

فـ(في التأد) حال من (المسحاة).[١٠]

---

[١]) فتح الكبير ٢/٢٧٥، وينظر: ٢٨٥، ٢٩٠، ٢٩١، ٣٢٠، وشرح القصائد للأنباري:٢٦٨.

[٢]) البيت من الطويل في ديوان الشاعر:٦٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٤٩.

[٣]) فتح الكبير ٢/٣٣٥

[٤]) البيت من البسيط، في ديوان الأعشى: ٥٧، شرح المعلقات العشر للزوزني:٣١٨.

[٥]) فتح الكبير ٢/٤٣٧.

[٦]) البيت من البسيط في: ديوان الأعشى: ٦٣، شرح المعلقات العشر للزوزني:٣٢٠، منيت: ابتليت، عن غب معركة: بعد عاقبتها ونهايتها.

[٧]) فتح الكبير ٢/٤٣٧.

[٨]) ينظر: فتح الكبير ٢/٤٥٣، ٤٨٩، ٤٩٢.

[٩]) البيت من البسيط في: ديوان النابغة:١٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٩٣، ولبَّده: ألصق ترابه بعضه ببعض، والثأد: المكان الندي، والوليدة: الخادمة الشابة.

[١٠]) فتح الكبير ٢/٤٥٦.

وقوله: **قَالَتْ: أَلاَ لَيْتَمَا هَذَا الحَمَامُ لَنَا إلى حَمَامَتِنَا، وَنِصْفُهُ فَقَدِ**[١]

فـ(إلى حمامتنا) متعلقان بمحذوف في محل نصب حال من اسم ليت، والتقدير: مضافًا أو منضمًا إلى حمامتنا، أو في محل نصب حال من الضمير المستكن في الجار والمجرور (لنا).[٢]

وقول عبيد بن الأبرص:

كَأَنَّها مِن حُميرِ غَابٍ جَوْنٌ بصَفْحَتِه نُدُوبُ[٣]

فـ(من حمير) حال من (ها) والعامل (كأن)، لما فيها من معنى الفعل.[٤]

مما سبق من شواهد نرى أن الحال جاءت شبه جملة كثيرًا في القرآن الكريم، وفي أشعار العرب إلا أن هذا قليل بالنسبة لمجيئها مفردًا، أو مجيئها جملة، وكان الأصل في الحال الإفراد، وذلك لأن وقوع المفرد حالًا لا يحتاج إلى شروط، ولا يسأل عن علته، فما جاء على الأصل لا يسأل عن علته، بخلاف مجيء الحال جملة، فقد اشترط النحاة لهذه الجملة شروطًا، كما اشترطوا لشبه الجملة أيضًا التمام في الظرف والجار والمجرور، وذلك لخروجهما عن الأصل والكثير في كلام العرب، لكن لو راعينا أن الظرف، والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما، ويتوسع فيهما، لساغ أن نحمل ذلك على التوسع في اللغة نظرًا لكثرة هذه الشواهد. والله أعلم.

---

[١]) البيت من البسيط في: ديوان الشاعر:٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٩٩.

[٢]) فتح الكبير ٤٨٢/٢.

[٣]) البيت من البسيط في: ديوان عبيد:٢٤، يشبه ناقته بالحمار الوحشي ذي اللون الأسود والأبيض، والأبيض، والذي تظهر آثار العض من الحمير على عنقه.

[٤]) فتح الكبير ٥٤٣/٢.

المبحث السادس: مجيء صاحب الحال نكرة

الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة[١]؛ لأنه محكوم عليه بالحال؛ -لأنها كالخبر- والمحكوم عليه لابد أن يكون معرفة، ولا يكون نكرة؛ لأن النكرة مجهولة، والحكم على المجهول لا يفيد شيئًا.[٢] فصاحب الحال شأنه شأن المبتدأ، وأصل المبتدأ أن يكون معرفة.[٣]

ومما يقتضي تعريف صاحب الحال، وتنكير الحال تجنب التباسهما، لأنهما لو كانا معرفتين، أو نكرتين- وهذا محال- حينئذ يكونان موصوفًا وصفة، فلا يحتاجان إلى تغيير الإعراب لتصير حالًا، لذلك كان صاحب الحال معرفة، والحال نكرة حتى لا يلتبسا بالموصوف والصفة، ولا يجوز العكس بأن يكون صاحب الحال نكرة والحال معرفة، لأنها حكم على صاحبها، وحق المحكوم عليه أن يكون معلومًا، كالمبتدأ والخبر، وكما استحق المخبر عنه وهو المبتدأ التعريف، والخبر التنكير، استحق صاحب الحال التعريف والحال التنكير.[٤]

يضاف إلى ذلك أن حاجة النكرة إلى الصفة أولى من حاجتها إلى الحال، فلو كان صاحب الحال نكرة كان وصفها أولى من ذكر ما يقيد الحدث المنسوب إليها-أي حالها-لأن الأولى أن يُبيّن الحدث المنسوب إليه، ثم يبيّن قيد ذلك الحدث.[٥]

ولما كان شأن صاحب الحال شأن المبتدأ، والمبتدأ لا يكون نكرة إلا بمسوغ يقربه من المعرفة، كان صاحب الحال كذلك، لا يقع نكرة إلا بمسوغ من مسوغات كثيرة مذكورة في كتب النحو.[٦]

---

[١]) ينظر: المرتجل/١٦٩، وأوضح المسالك ٣٠٨/٢.

[٢]) التصريح ٥٨٤/١.

[٣]) ينظر: شرح التسهيل ٣٣١/٢، وشرح ابن الناظم/٣١٨.

[٤]) ينظر: شرح المفصل لابن يعيش ٦٢/٢، والإرشاد إلى علم الإعراب للكيشي:٢٣٧.

[٥]) شرح الكافية للرضي١٦/٢.

[٦]) ينظر: شرح التسهيل لابن مالك ٣٣١/٢ وما بعدها، والتذييل والتكميل٦٠/٩ وما بعدها، وارتشاف الضرب/١٥٧٧، ومنهج السالك لأبي حيان٦٥٦/٢ وما بعدها، والمقاصد الشافية ٤٤٤/٣ وما بعدها، وشرح التصريح ٥٨٨/١

ومن هذه المسوغات: تقدم الحال على النكرة، كقولك: في الدار واقفًا رجل، وقول الشاعر: **لِمَيّةَ مُوْحِشًا طَلَلُ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خِلَلُ**[١]

وذلك عند سيبويه من أن (طلل) صاحب الحال، وهو مبتدأ مؤخر، و(لمية) خبر مقدم.[٢] ويكثر هذا عند سيبويه في الشعر ويقل في الكلام.[٣]

وقد بني سيبويه مذهبه على جواز مجيء الحال من المبتدأ، وعدم لزوم اتحاد العامل بين الحال وصاحبها، وهو الحق كما ذكر الرضي إذ لا مانع من ذلك.[٤] وصححه ابن مالك معللًا بأن الحال خبر، فجعلها لأظهر الاسمين أولى من جعلها لأغمضهما.[٥]

ومن ذلك أيضًا قول الشاعر:

وَبِالْجِسْم مِنِّي بَيِّنًا لَوْ عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وَإِن تَسْتَشْهِدِي العَيْنَ تَشْهَدِ[٦]

ومنها: أن يتخصص صاحب الحال بوصف، نحو: قابلت رجلًا صالحًا مشرقًا وجهه، وكما ورد في قراءة قوله تعالى: **«وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ»**[٧] بنصب (مصدقًا)[٨]، ومنه قول الشاعر:

نَجَّيتَ يَا رَبِّ نَوحَاَ واسْتَجَبْتَ لَهُ فِي فُلْكٍ مَاخِرٍ فَي اليَمِّ مَشْحُونَا[٩]

---

[١]) البيت من مجزوء الوافر، من شواهد: أوضح المسالك٢/٣١٠، وشرح شذور الذهب:١٣٥، والمقاصد الشافية٣/٤٤٥، والأشموني٢/٢٥٩.

[٢]) ينظر: الكتاب ٢/١٢٣ وما بعدها، وحاشية الصبان ٢/٢٦٩.

[٣]) ينظر: الكتاب ٢/١٢٤.

[٤]) شرح الكافية ٢/٢٣.

[٥]) شرح التسهيل ٢/٣٣٣.

[٦]) البيت من الطويل، ومن شواهد: شرح التسهيل٢/٣٣٣، وشرح ابن الناظم/٢٣٣، والمساعد٢/١٩، ومنهج السالك٢/٦٥٧، والمقاصد الشافية٣/٤٤٥، والأشموني ٢/٢٦٠.

[٧]) سورة البقرة:٨٩.

[٨]) نسبت هذه القراءة لابن أبي عبلة، ولابن مسعود. ينظر: مختصر شواذ القرآن لابن خالويه: ١٥، وشرح ابن عقيل على الألفية : ٢/٢٥٧،الدر المصون١/٥٠٤، ومعجم القراءات لعبد اللطيف الخطيب١/١٥٠.

[٩]) البيت من البسيط، من شواهد: شرح التسهيل٢/٣٣١، وشرح ابن الناظم/٢٣٣، وأوضح المسالك٢/٣١٢، والأشموني: ٢/٢٦٠.

أو يتخصص بإضافة، نحو قوله تعالى: «**فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِّلسَّائِلِينَ**»[١]، وقولك: صدت حيوانَ بحرٍ جميلًا، أو يتخصص بمعمول، نحو: عجبت من ضَرْبٍ أخوك شديدًا.

ومنها: أن يسبق صاحب الحال بنفي، أو شبهه، وهو النهي والاستفهام، مثال النفي قوله تعالى: «**وَمَآ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ**»[٢]، وقول الشاعر:

مَا حُمَّ مِنْ مَوْتٍ حِمًى وَاقِيًا ولَا تَرَى مِنْ أَحَدٍ بَاقِيًا[٣]

ومثال النهي ما مثّل به ابن مالك: لا يَبْغِ امرُؤٌ عَلَى امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا.

وقول الشاعر:

لا يَرْكَنَنْ أَحَدٌ إِلى الإِحْجَامِ يَومَ الوَغَى مُتَخَوِّفاً لِحِمَامِ[٤]

ومثال الاستفهام قول الشاعر:

يا صَاحِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِياً فَتَرَى لِنَفْسِكَ العُذْرَ في إِبْعَادِها الأَمَلاَ[٥]

ومنها: أن تكون جملة الحال مقرونة بالواو، كقوله تعالى: «**أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا**»[٦]، ومن ذلك قول زهير في معلقته:

يُنَجِّمُهَا قَوْمٌ لِقَوْمٍ غَرَامَةً وَلَمْ يُهَرِيقُوا بَيْنَهُمْ مِلْءَ مِحْجَمِ[٧]

---

[١]) سورة فصلت: ١٠.

[٢]) سورة الحجر: ٤.

[٣]) البيت من بحر السريع، من شواهد شرح ابن عقيل على الألفية: ٢٦٠/٢، والمساعد لابن عقيل١٧/٢، وتمهيد القواعد: ٢٢٧٨، والأشموني٢٦١/٢.

[٤]) البيت من الكامل لقطري بن الفجاءة، من شواهد: شرح التسهيل٣٣٢/٢، وشرح ابن الناظم/٢٣٤، والمساعد١٩/٢، ومنهج السالك٦٥٩/٢، وأوضح المسالك ٣١٤/٢، والمقاصد الشافية٤٤٨/٣، وشرح الأشموني٢٦١/٢.

[٥]) البيت من البسيط لرجل من طيء، من شواهد شرح التسهيل٣٣٢/٢، وشرح ابن الناظم/٢٣٤، والمساعد١٩/٢، ومنهج السالك٦٦٠/٢، وأوضح المسالك٣١٦/٢، والمقاصد الشافية٤٤٨/٣، وشرح الأشموني٢٦١/٢.

[٦]) سورة البقرة:٢٥٩.

[٧]) البيت من الطويل في: ديوان زهير:٦٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٤٢.

فجملة (لم يهريقوا...) في محل نصب حال من (قوم)، وهو نكرة، وسوغ ذلك اقتران جملة الحال بالواو.[١]

ومنه أيضًا قول عبيد بن الأبرص:

فَذاكَ عَصْرٌ وَقَد أَراني تَحمِلُني نَهدَةٌ سُرحوبُ[٢]

فجملة (وقد أراني..) في محل نصب حال من (عَصْرٌ) والمسوغ لمجيء الحال من النكرة هنا اقتران جملة الحال بالواو.[٣]

هذه أكثر المسوغات التي ذكرها النحاة لمجيء صاحب الحال نكرة. وقد يأتي صاحب الحال نكرة دون مسوغ، نقل ذلك سيبويه عن الخليل، وتبعهما جمع من النحاة.[٤]

وفي الكتاب :"زعم الخليل أن هذا جائز- إشارة إلى النصب في: هذا رجلٌ منطلقًا- ونَصْبُه كنَصْبِه في المعرفة، جَعَلَه حالًا، ولم يجعله صفة، وذلك كقولك: مررت برجل قائمًا، إذا جعلت الممرور به في حال قيام، وقد يجوز على هذا: فيها رجل قائمًا، وهو قول الخليل رحمه الله تعالى".[٥]

ومن أمثلة سيبويه قولهم: عليه مائة بِيضا[٦]، ومررتُ بماءٍ قِعْدةَ رجل، ومررت

---

١) فتح الكبير ٢/٣١٠.

٢) البيت من البسيط في: ديوان عبيد:٢٤، وشرح القصائد العشر للتبريزي:٥٤٦، وسرحوب: سريعة السير سمحة، وقيل: طويلة الظهر.

٣) فتح الكبير ٢/٥٤٥، وينظر: ٢/٥٥٠.

٤) ينظر: الكتاب ٢/١١٢، والمقتضب ٤/٢٨٦، وشرح التسهيل ٢/٣٣٣، والبسيط لابن أبي الربيع/٥١٤ وما بعدها.

٥) الكتاب ٢/١١٢.

٦) فـ (بيضا) بلفظ الجمع حال من (مائة) ويدل على ذلك أنه لو رفع كان صفة لمائة، وفي الحديث:" صلى رسول الله- صلى الله عليه وسلم- قاعدًا وصلى وراءه رجال قيامًا" (رواه ابن مالك في الموطأ/١٢٠ بلفظ قريب – باب صلاة الإمام وهو جالس)، فقيامًا حال من (رجال)، وهو نكرة بلا مسوغ، شرح التصريح١/٥٨٨.

ومن ذلك ما استشهد به ابن هشام الأنصاري من قول عنترة:

فِيهَا اثْنَتانِ وأَرْبعونَ حَلُوبَةً سُوداً كَخافيةِ الغُرَابِ الأَسْحَمِ

حيث ذكر في إعراب (سودًا) ثلاثة أوجه منها: أنها حال من حلوبة مع كونها نكرة ونظر لذلك بما ورد في الحديث السابق (وصلى وراءه رجال قيامًا)، وبما رواه سيبويه عن العرب: عليه مائة بيضا، ويجوز فيها أن تكون صفة لحلوبة، أو حال من العدد. شرح شذور الذهب:١٣٤.

برجل معه كيسٌ مختومٌ عليه، قال سيبويه معلقا على المثال الأخير:" الوجه الرفع؛ لأنه صفة للكيس، والنصب جائز على قوله: فيها رجل قائمًا، وهذا رجل ذاهبًا".[١]

فسيبويه يجيز النصب في (مختوم) على أنه حال من النكرة؛ لأنَّ سيبويه لا يشترط وجود مسوغ لوقوع صاحب الحال نكرة؛ لأن الحال عنده إنما يؤتى بها لتقييد العامل فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها.[٢]

وأجاز المبرد في نحو: مررت برجل ظريف- بالخفض على الصفة- النصب على الحال[٣]، وقال:" ومثل هذا قولك: جاءني رجلٌ ظريف، فتجعل ظريفًا نعتًا لرجل، ويجوز أن تقول: جاءني رجل ظريفًا، بالنصب على الحال.[٤]

وأجازه ابن الطراوة، وتلميذه السهيلي عندما بيَّن رأي أستاذه، واستدلاله بالقياس والسماع قائلًا: "وكان شيخنا أبو الحسين- رحمه الله- يريد هذا القول بالقياس والسماع...والذي قاله الشيخ صحيح".[٥]

وأجازه ابن الخباز[٦]، وابن يعيش على قبح، قال ابن يعيش:" فلو قلت: جاء رجل ضاحكًا لقبح مع جوازه... وجعله صفة لما قبله هو الوجه".[٧]

واختلف في القياس على هذا، فجوزه سيبويه، ومنعه الخليل ويونس.[٨]

وصرح بالمنع ابن عصفور قائلًا:" ولا تجيء الحال من نكرة غير مقاربة للمعرفة – يقصد دون مسوغ بقربها من المعرفة- وهي متأخرة عنها إلا حيث سُمِع، ولا يقاس على شيء من ذلك".[٩]

---

[١]) الكتاب: ٥٢/٢.

[٢]) ينظر: الكتاب ٥٢/٢.

[٣]) ينظر: المقتضب ٢٨٦/٤.

[٤]) المقتضب: ٣٩٧/٤.

[٥]) ينظر: نتائج الفكر/١٨٣.

[٦]) ينظر: الغرة المخفية شرح الدررة الألفية ٢٣٨/١.

[٧]) شرح المفصل لابن يعيش٦٣/٢، وينظر: الوجوب في النحو لحصة الرشود/٢٩٣.

[٨]) شرح التصريح ٥٨٨/١.

[٩]) شرح الجمل ٣٣٩/١.

نخلص من هذا بأنَّ الأصل في صاحب الحال أن يكون معرفة، ويأتي نكرة بمسوغ يقربه من المعرفة، وهذا خلاف الأصل، ولكن يجوز فيه القياس كما جاز في المبتدإ النكرة[١]، ويقل مجيئه نكرة دون مسوغ.

ومن شواهد مجيء صاحب الحال نكرة في المعلقات– لتقدم الحال على النكرة– قول امرئ القيس:

وَإِنْ تكُ قد ساءتكِ مني خَليقَةٌ فسُلّي ثيابي من ثيابِكِ تَنْسُلِ[٢]

فقوله (مني) متعلق بمحذوف حال من (خليقة) كان صفة له، فلما تقدم عليه صَار حالًا، بناء على قول النحاة: "نعت النكرة إذا تقدم عليها صار حالًا".[٣]

وقوله: **كَأَنَّ ذُرى رَأْسِ المُجَيْمِرِ غُدْوَةً مِنَ السَّيْلِ وَالأَغْثَاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ**[٤]

فقوله (من السيل) متعلق بمحذوف حال من (فلكة مغزل).[٥]

ومنه قول طرفة:

لَعَمرُكَ ما أَمري عَلَيَّ بِغُمَّةٍ نَهاري، وَلا لَيلي عَلَيَّ بِسَرمَدِ[٦]

فقوله (عليَّ) حال من (غمة).[٧]

وقول عمرو بن كلثوم:

مَتَى نَنْقُلْ إِلَى قَوْمٍ رَحَانَا يَكُوْنُوا فِي اللِّقَاءِ لَهَا طَحِيْنَا[٨]

فقوله (لها) متعلق بمحذوف حال من (طحينا).[٩]

---

[١]) شرح شذور الذهب/ ١٣٥.

[٢]) البيت من الطويل في: ديوان امرئ القيس:٣٣، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٤٣.

[٣]) فتح الكبير ٧٣/١، وينظر ١٦١، ١٦٢.

[٤]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٦٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٧٨، والمجيمر: أكمة بعينها، الغثاء: ما جاء به السيل من الشجر، والكلأ، والتراب وغير ذلك، والجمع الأغثاء.

[٥]) فتح الكبير ١٥٨/١.

[٦]) البيت من الطويل في: ديوان طرفة:٢٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٢٤، والمراد بالرحى هنا: الحرب وهي معظمها.

[٧]) فتح الكبير ٣٠٣/١.

[٨]) البيت من الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم :٣٢١.

[٩]) فتح الكبير ٣٧٢/١ و٤١٤، ٤٤٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني٢٠٨.

وقول الحارث بن حلزة:

ثُمَّ مِلْنا عَلى تميمٍ فأَحرَمْنَا وفينا بَنَاتُ قَوْمٍ إِماءُ[١]

فقوله (فينا) متعلق بمحذوف حال من (إماءُ).[٢]

وقول عنترة بن شداد:

قَالتْ: رَأيتُ مِنَ الأَعادِي غِرَّةً والشَاةُ مُمْكِنَةٌ لِمَنْ هُو مُرْتَم[٣]

فقوله (من الأعادي) حال من (غرة).[٤]

وقول الأعشى:

تَسمَعُ لِلحَلي وَسواساً إِذا اِنصَرَفَت كَما اِستَعانَ بِريحٍ عِشرِقٌ زَجِلُ[٥]

فقوله (للحلي) جار ومجرور متعلقان بمحذوف حال من (وسواسًا).[٦]

وقول النابغة الذبياني:

أَسْرَتْ عَلَيْهِ مِنْ الجَوْزَاءِ سَارِيَةٌ تُزجِى الشَّمَالُ عَلَيْهِ جَامِدَ البَرَدِ[٧]

فقوله (من الجوزاء) متعلق بمحذوف حال من (سارية).[٨]

وقول عبيد بن الأبرص: **فَـعَـرْدةٌ، فَقَفاحِبِرٍّ لَيسَ بِها مِنهُـمُ عَرِيبُ**[٩]

---

[١]) البيت من الخفيف في: ديوان الحارث:٨٦، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٧٣، وأحرمنا أي دخلنا في الأشهر الحُرم.

[٢]) فتح الكبير ٤٩٧/١، وينظر: ٥٠٩/١، ٥٢٥، وشرح القصائد السبع للأنباري:٤٧٢، والتسع للنحاس٥٧٦/٢، والتبريزي:٤٥٢، والشنقيطي:١٨٠.

[٣]) البيت من الكامل في: ديوان عنترة:١٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٥٣.

[٤]) فتح الكبير ٢٢٦/٢، وينظر:٢/ ٢٥٢.

[٥]) البيت من البسيط في ديوان الأعشى: ٥٥، والوسوسة والوسواس: صوت الحلي، العشرق: شجرة قصيرة فيها حب صغار إذا جفت وحركت الريح حبها يسمع له صوت كصوت الحصى، الزجل: الصوت الرفيع العالي.

[٦]) فتح الكبير ٣٧٨/٢، وينظر:٢/ ٤١١.

[٧]) البيت من البسيط في: ديوان النابغة:١٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني: ٢٩٥.

[٨]) فتح الكبير ٤٦٥/٢، وينظر: ٤٧٥/٢.

[٩]) البيت من البسيط في ديوان عبيد:١٩، وشرح القصائد العشر للتبريزي: ٥٣٧، وعردة: هضبة، وقَفاحِبِرّ: جبل، وعريب: أحد.

فقوله (منهم) حال من (عريب).[١]

ومن تخصص النكرة بوصف أو إضافة قول امرئ القيس:

كَأَنَّ الثُّرَيَّا عُلِّقَتْ في مَصَامِها بَأَمْرَاسِ كَتَّانٍ إلى صُمّ جَنْدَلِ[٢]

فقوله (إلى صم) جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من (أمراس)، لتخصيصه بالإضافة، ويجوز أن يتعلق بمحذوف صفة (لأمراس).[٣]

وقول طرفة بن العبد[٤]:

فَذالَت كَما ذالَت وَليدَةُ مَجلِسٍ تُري رَبَّها أَذيالَ سَحلٍ مُمَدَّدِ[٥]

فقوله (ترى ربها) جملة في محل نصب حال من (وليدة مجلس)، لتخصيصها بالإضافة.[٦]

وقوله: **فَمِنهُنَّ سَبقي العاذِلاتِ بِشَربَةٍ كُمَيتٍ مَتى ما تُعْلَ بِالماءِ تُزبِدِ**[٧]

ف (متى تعل بالماء...) في محل نصب حال من (شربه) بعد وصفها بكميت ويجوز أن تكون في محل جر صفة ثانية لها.[٨]

وقول عمرو بن كلثوم:

وَأَيَّامٍ لَنَا غُرٍّ طِوَالٍ عَصَيْنَا المَلْكَ فِيهَا أَنْ نَدِينَا[٩]

---

[١]) فتح الكبير ٢/٥١٩، ٥٢٠، وينظر: ٢/٥٣٦.

[٢]) البيت من الطويل في: ديوان امرئ القيس:١٩، وشرح المعلقات العشر للشنقيطي: ٣٤، ومصامها: مكانها الذي لا تبرح منه كمصام الفرس، وهو مربطه، والأمراس: جمع مرس وهو الحبل.

[٣]) فتح الكبير ١/١١٦، وينظر ١/١٢٥، ١٢٦، ١٢٨، ١٢٩، ١٣٢، ١٣٤، ١٣٥، ١٤٩.

[٤]) ينظر: شرح القصائد السبع للأنباري:١٥٤، وفتح الكبير ١/١٨٨، ١٨٩، ١٩١- ١٩٣، ٢٠٨، ٢٣٧، ٢٥١، ٢٥٨، ٢٨٦، ٢٨٨.

[٥]) البيت من الطويل في: ديوان طرفة :٢٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٠٧، وذالت: تبخرت، والسحل الممدد: الثوب الأبيض.

[٦]) فتح الكبير ١/٢٣٠.

[٧]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٢٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١١٢.

[٨]) فتح الكبير ١/٢٥٠.

[٩]) البيت من الوافر في: ديوان عمرو بن كلثوم :٣١٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٠٧.

فجملة (عصينا) في محل نصب حال من (أيام)، بعد وصفه بثلاث صفات هي (لنا) و(غرٍّ)، و(طوال).[١]

وقوله: **ظَعَائِنَ مِنْ بَنِي جُشَمِ بِنْ بِكْرٍ خَلَطْنَ بِمِيْسَمٍ حَسَباً وَدِيْنَا**[٢]

فجملة (خلطن بميسم) في محل نصب حال من(ظعائن) بعد وصفه بقوله (من بني جشم بن بكر)، والرابط الضمير ، و(قد) مقدرة.[٣]

وقول الحارث بن حلزة:

فَتَأَوَّتْ لَهُ قَرَاضِبَةٌ مِنْ كُلِّ حَيٍّ كَأَنَّهُمْ أَلْقَاءُ[٤]

فجملة (كأنهم ألقاء) في محل نصب حال من (قراضبة) بعد وصفه بقوله (من كل حيّ)، أو صفة له في محل رفع.[٥]

وقوله: **حَولَ قَيسٍ مُستَلئِمِينَ بِكَبشٍ قَرَظِيٍّ كَأَنَّهُ عَبلاءُ**[٦]

فجملة (كأنه عبلاء) في محل نصب حال من كبش لوصفه بـ(قرظى)، ويحتمل أن يكون صفة له.[٧]، وقول لبيد بن ربيعة[٨]:

خَنساءُ ضَيَّعَتِ الفَريرَ فَلَم يَرِم عُرضَ الشَقائِقِ طَوفُها وَبُغامُها[٩]

---

[١]) فتح الكبير ٣٦٨/١.

[٢]) البيت من الوافر في: ديوان الشاعر:٣٤٤، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٢١.

[٣]) فتح الكبير ٤٣٤/١.

[٤]) البيت من الخفيف في: ديوان الحارث:٨٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٧٤، القرضوب والقرضاب: هو اللص الخبيث، وتأوت: تجمعت، والألقاء: جمع لقوة وهي العُقَاب.

[٥]) فتح الكبير ٥٢٧/١، وينظر: ٤٧٣/١، ٤٧٦، ٤٨٣، ٤٨٧ –٤٨٩، ٥٠٢، ٥٢٢، ٥٣٨، ٥٤٦.

[٦]) البيت من الخفيف في: ديوان الشاعر:٩٠، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٧٦، وقيس: هو قيس بن معديكرب، والاستلئام: لبس اللأمة وهي الدرع، والقرظ: شجر يدبغ به الأديم، والكبش هنا: السيد، والعبلاء: هضبة بيضاء.

[٧]) فتح الكبير ٥٣٧/١.

[٨]) ينظر: فتح الكبير ٢٧/٢، ٣٦، ٤٤، ٥٢، ٥٩، ٦٣، ٦٨، ٨٤، ٨٨، ٨٩، ٩٢، ١٠٣.

[٩]) البيت من الكامل في: ديوان لبيد:١١١، وشرح القصائد العشر للشنقيطي: ١١١، الخنساء: ذات الأنف القصير المتأخر، والفرير: ولد البقرة الوحشية، والشقائق: جمع شقيقة، وهي الأرض بين الرمال، والبغام: الصوت الرقيق.

فجملة (ضيعت الفرير) في محل نصب حال من البقرة الوحشية بعد وصفها بقوله (ضيعت الفرير)، ويجوز كونها صفة أخرى لها.[١]

وقول عنترة بن شداد[٢]:

حُيِّيتَ مِن طَلَلٍ تَقادَمَ عَهدُهُ أَقوى وَأَقفَرَ بَعدَ أُمِّ الهَيثَمِ[٣]

فجملة (أقوى) حال من (طلل) لوصفه بقوله (تقادم عهده)، وتحتمل أن تكون صفة له.[٤] وقوله:

أَو رَوضَةً أُنُفاً تَضَمَّنَ نَبتَها غَيثٌ قَليلُ الدِمنِ لَيسَ بِمَعلَمِ[٥]

فجملة (ليس بمعلم) في محل نصب حال من (نبتها) أو من (غيث) بعد وصفه بقوله (قليل الدمن)، ويجوز أن يكون صفة ثانية له.[٦]

وقول زهير بن أبي سلمى[٧]:

أَثافِيَّ سُفعاً في مُعَرَّسِ مِرجَلٍ وَنُؤياً كَجِذمِ الحَوضِ لَم يَتَثَلَّمِ[٨]

قوله (في معرس) متعلق بمحذوف حال من (أثافي) بعد وصفه بقوله (سفعا)، ويجوز أن يكون صفة ثانية لها.[٩]

وقوله: **لَدى أَسَدٍ شاكي السِلاحِ مُقَذَّفٍ لَهُ لِبَدٌ أَظفارُهُ لَم تُقَلَّمِ**[١٠]

---

[١]) فتح الكبير ٢/٥٨.

[٢]) ينظر: فتح الكبير ٢/ ١٣٧، ١٦١، ١٦٢، ١٦٧، ١٧٧، ١٨٨، ١٩٥، ٢٠٣، ٢١٠، ٢٣٦، ٢٤٦.

[٣]) البيت من الكامل في: ديوان عنترة:١١، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٣٥.

[٤]) فتح الكبير ٢/١٤٦.

[٥]) البيت من الكامل في: ديوان الشاعر:١٣، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٣٨.

[٦]) فتح الكبير ٢/١٦٥.

[٧]) ينظر: فتح الكبير ٢/ ٢٧٥، ٢٨٦، ٢٨٧، ٣١٩، ٣٢١.

[٨]) البيت من الطويل في: ديوان زهير:٦٥، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٣٥، الأثافي: جمع أثافية، وهي حجارة توضع عليها القدر، والسفع: السود، المعرس: النزول بالقوم وقت السحر، والمرجل: القدر، والنؤي: نهير يحفر حول البيت ليجري فيه الماء عند هطول المطر، الجذم: الأصيل، يريد أن هذه الأشياء دلته على دار أم أوفى.

[٩]) فتح الكبير ٢/٢٨٠.

[١٠]) البيت من الطويل في: ديوان الشاعر:٦٩، وشرح المعلقات العشر للزوزني:١٤٧.

فجملة (له لبد) في محل نصب حال من (أسد)، بعد وصفه بقوله (شاكي السلام)، وقوله (مقذف)، ويجوز أن تكون صفة له.[١]

وقول الأعشى[٢]:

ما روضةٌ مِن رياضِ الحَزْنِ مُعْشِبَةٌ خضراءُ جاد عليها مُسْبِلٌ هَطِلُ[٣]

فجملة (جاد عليها مسبل...) في محل نصب حال من (روضة) بعد وصفها بقوله (من رياض الحزن)، وقوله (معشبة)، ويجوز أن تكون في محل رفع صفة ثالثة لها.[٤]

وقوله:

فِي فِتيَةٍ كَسُيُوفِ الهِندِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ ليس يَدْفَعُ عن ذِي الحِيلَة الحِيَلُ[٥]

فجملة (قد علموا) في محل نصب حال من (فتية) بعد وصفها بقوله (كسيوف الهند)، ويجوز أن تكون في محل جر صفة ثانية لها.[٦]

وقول النابغة الذبياني[٧]:

يَمُدُّهُ كُلُّ وادٍ مُتْرِعٍ لَجِبٍ فيهِ رُكَامٌ مِنَ اليَنبوتِ وَالخَضَدِ[٨]

فجملة (فيه ركام) في محل نصب حال من (واد) بعد وصفه بقوله (مترع)، و (لجب)، ويجوز أن تكون في محل جر صفة ثالثة له.[٩]

وقول عبيد بن الأبرص[١٠]: **ع**

---

[١]) فتح الكبير ٣٣٢/٢.

[٢]) ينظر: فتح الكبير ٣٧٨/٢، ٣٩١، ٣٩٦، ٤٠٦، ٤١٤، ٤١٥، ٤٢٢.

[٣]) البيت من البسيط في: ديوان الأعشى:٥٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣١٥، والحزن: المرتفع من الأرض، ومسبل: أي مطر مسبل، وأسبل المطر: أنزل الماء.

[٤]) فتح الكبير ٣٨٧/٢.

[٥]) البيت من البسيط في: ديوان الأعشى: ٥٩.

[٦]) فتح الكبير ٤٠٥/٢.

[٧]) ينظر: فتح الكبير ٤٦١/٢، ٤٦٣، ٤٩١.

[٨]) البيت من البسيط في: ديوان النابغة:٢٧، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٣٠٢، والينبوت والخضد: نبتان.

[٩]) فتح الكبير ٥٠٠/٢.

[١٠]) ينظر: فتح الكبير ٥٢١/٢، ٥٢٣، ٥٤٤، ٥٤٦، ٥٤٧.

عَيْرَانَةٌ مُؤجَدٌ فَقَارُهَا كَأَنَّ حَارِكَهَا كَثِيبُ[١]

فجملة (كأن حاركها كثيب) في محل نصب حال من (عيرانة) لوصفه بقوله (مؤجد فقارها)، ويجوز أن تكون في محل رفع صفة لها.[٢]

وقوله: **فَأَبْصَرَتْ ثَعْلَبًا سَرِيعًا وَدُوْنَهُ سبسبٌ جَدِيْبُ**[٣]

فجملة (ودونه سبسب جديب) في محل نصب حال من (ثعلب) لوصفه بـ (سريعًا)، والرابط الواو والضمير.[٤]

هذه جملة من الشواهد الشعرية التي جاء فيها صاحب الحال نكرة بمسوغ، وهي كما ترى كثيرة، ولذلك صرَّح ابن هشام بجواز القياس عليها كما سبق، قياسًا على المبتدأ.[٥] والله أعلم.

---

[١]) البيت من البسيط في: ديوان عبيد:٢٣، وشرح القصائد العشر للتبريزي:٥٤٥، العيرانة: الحمار الوحشي الذي يشبه العير في سرعته، والمؤجد: الذي يكون عظم قفارها واحدًا، والقفار: خرز الظهر، وحاركها: منسجها، والكثيب: الرمل.

[٢]) فتح الكبير ٥٤٢/٢.

[٣]) البيت من البسيط في: ديوان الشاعر:٢٥، وشرح القصائد العشر للتبريزي:٥٤٧.

[٤]) فتح الكبير ٥٥٠/٢.

[٥]) ينظر شرح شذور الذهب /١٣٥.

المبحث السابع: وقوع الحال موقع العمدة

الأصل في الحال عند النحويين أن تكون فضلة، أي أنها تأتي بعد اكتمال ركني الجملة، فهي مكملة للمعنى العام للتركيب إذا دعت الحاجة لذلك، ولذلك يمكن الاستغناء عنها، لأنها لا تكون ركنًا أساسيًا في الكلام يتوقف عليه اكتمال المعنى الأصلي للجملة.[١]

لكن قد تخرج الحال عن هذا الأصل فتقع موقع العمدة، كالحال التي تسد مسد الخبر، نحو: ضربي زيدًا قائمًا، وشربي الشاي ساخنًا، وحفظي القرآن مكتوبًا، وغير ذلك مما سمع عن العرب.

وهذا الأمر يدعونا إلى الوقوف على تفسير النحاة لمعنى الفضلة في باب الحال، وهل يقصدون بذلك أنها يمكن الاستغناء عنها؟ أو أنها ما يأتي بعد تمام الجملة، وإن اقتضاها المعنى؟.

وقد تباينت تفسيرات النحاة لمعنى الفضلة في الحال، فذهب ابن خروف إلى أن المقصود بكون الحال فضلة أنها قد تأتي والكلام لم يتم، وذلك نحو: ضربي زيدًا قائمًا... والتقدير: ضربي زيدًا إذ كان، أو إذا كان قائمًا.[٢]

وذكر الشلوبين: أن الحال قد تكون بعد كلام في حكم التام، وإن لم تكنه؛ لأن الأصل فيها أن تكون بعد كلام تام، كقولك: ضربي زيدًا قائمًا، فأصله: ضربي زيدًا إذا كان قائمًا، ونحو قول الشاعر:

إِنَّماَ المَيْتُ مَنْ يَعيِشُ كَئيِبًا كَاسِفًا بَالُه قَلِيلَ الرَّجَاءِ[٣]

فالأصل: يعيش زيد كئيبًا، ثم دخل عليه ما جعله ناقصًا يقصد الاسم الموصول.[٤]

---

[١]) ينظر: الخروج عن القاعدة النحوية في أمالي ابن الشجري:١١٦.

[٢]) ينظر: شرح الجمل لابن خروف/٣٨١.

[٣]) البيت من الخفيف، لعدي بن الرعلاء الغساني، من شواهد: شرح التسهيل لابن مالك٣٥٣/٢، والتذييل والتكميل١٤٩/٩، وتمهيد القواعد٢٣٢١/٥، والمقاصد الشافية٤٢٠/٣، وحاشية الصبان٢٥٢/٢.

[٤]) التوطئة/٢١٣.

وما تفسير ابن عصفور ببعيد عن ذلك، فعنده أن مفهوم الفضلة في الحال ما تم الكلام دونها، أو ما كان في حكم التام، ومن أمثلته الحال التي تسد مسد الخبر ولا تصلح أن تكون خبرًا، فالحال هنا وإن عرض لها ما يجعلها لازمة، لقيامها مقام اللازم وهو الخبر إلا أنها في حكم ما يتم الكلام دونها.[١]

ولا يقتصر الأمر على الحال التي تسد مسد الخبر، وإنما يشمل الحال التي يتوقف المعنى عليها، ومن ذلك: الحال التي عاملها منفي كقوله تعالى: «**رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذا بَاطِلاً**»[٢]، وقوله: «**وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَاعِبِينَ**»[٣]، أو الحال التي عاملها منهي عنه، كقوله تعالى: «**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنتُمْ سُكَارَىٰ**»[٤]، وقوله: «**وَلَا تَمْشِ فِي الْأَرْضِ مَرَحًا**»[٥]، وكذلك الحال المقصود بها الحصر كقوله تعالى: «**وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا**»[٦]، وقوله: «**وَمَا نُرْسِلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ**»[٧]، ومنه أيضًا الحال التي لا يتم المعنى إلا بذكرها كقوله تعالى: «**وَإِذَا بَطَشْتُم بَطَشْتُمْ جَبَّارِينَ**»[٨]، وقول الشاعر:

إِنَّما الميتُ مَن يَعيشُ كَئيبًا كاسِفًا بالُه قَليلَ الرَّجاءِ

فالأحوال في كل هذه الأمثلة لا يتم الكلام إلا بها، ولا يجوز حذفها، لأنها عَرَضَ لها ما يوجب لزومها[٩]،ومع ذلك تجدها داخلة في حكم ما يتم الكلام دونها، وتفسير ذلك أن ما قبل الحال في الأمثلة السابقة لو جُرِّد مما طرأ عليه لكان كلامًا مفيدًا، فلو جرد عامل الحال من النفي، أو النهي، أو الحصر، أو الشرط في قوله: «**وإذا**

---

[١] شرح الجمل لابن عصفور ٣٣٩/١، وشرح المقرب د/ علي فاخر ٥٢٣/٢.

[٢] سورة آل عمران:١٩١.

[٣] سورة الأنبياء:١٦.

[٤] سورة النساء ٤٣.

[٥] سورة الإسراء:٣٧.

[٦] سورة الفرقان: ٥٦.

[٧] سورة الكهف ٥٦.

[٨] سورة الشعراء:١٣٠.

[٩] ينظر: شرح المقرب ٥٢٥/٢، ٥٢٦.

بطشتم...» أو الاسم الموصول في البيت، لكان الكلام تامًا، يجوز أن تأتي الحال بعده.[١]

وقد أبطل ابن عصفور قول من ذهب في البيت السابق إلى أن الحال لازمة، ولا يجوز حذفها بأن تقول: إنما الميت من يعيش؛ لأن هذا يؤدي إلى فساد المعنى، أبطل ذلك مبينًا أن القائل بذلك نظر إلى التمام من حيث اللفظ، ولم ينظر إليه من حيث المعنى، ولو نظر إليه من حيث المعنى لكان تامًا، فلو قلت: هذا زمان إنما الميت فيه من يعيش، تشير بذلك إلى فساده كان كلامًا تامًا.[٢]

وعند ابن أبي الربيع أنَّ معنى قولهم إن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام: أنها لا تأتي إلا بعد ما يطلبه الفعل من فاعل، يقصد بعد تمام الإسناد في الجملة، فلو قلت قام –مثلًا– ، تجد أنه يحتاج إلى فاعل، فإذا قلت: (زيد) وجعلته فاعًلا لقام، فقد جئت بمطلوب الفعل، وإذا جئت بعد ذلك بقولك: (الراكب) كان تابعًا لزيد نعتًا له، فإن قلت: (راكب)، انتصب على الحال، وإذا لم تأت بالفاعل وجب عليك أن تقيم النعت، أو الحال فاعلًا للفعل، ومثله: مررت بهند ضاحكةً، فقد جاءت الحال بعد وصول الفعل للمرور به، ولو لم تجيء بهذا لقلت: مررت بضاحكةٍ، وتحل (ضاحكة) محل (هند) وهذا معنى قولهم: "إن الحال تأتي بعد تمام الكلام" أي بعد تمام ما يطلبه....[٣].

ويدل على أن الحال لا تكون إلا بعد تمام الكلام، ولا يتم الكلام بها أنك لا يجوز أن تقول: إن غدًا أخاك راحلًا؛ لأنك لو قلت: إن غدًا أخاك، لم يكن كلامًا، ولو كانت الحال يتم بها الكلام لجاز ذلك.[٤]

ولذلك لا يجوز الاعتراض بنحو ما تلزم فيه الحال كضربي زيدًا قائمًا...، فيُظَنُّ أنه قد صار عمدة بلزومه؛ لأنَّ العمدة– كما ذكر ابن مالك– ما لا يمكن الاستغناء عنه على جهة الأصالة، كالمبتدأ والخبر، والفضلة ما جاز الاستغناء عنه على جهة

---

[١]) ينظر: شرح المقرب ٢/٥٢٦.

[٢]) ينظر: شرح الجمل ١/٣٣٩.

[٣]) البسيط ١/٥١٥، ٥١٦.

[٤]) البسيط١/٥١٥.

الأصالة أيضًا، كالمفاعيل والحال، وإن عَرَضَ للفضلة ما يمنع الاستغناء عنها، لم تخرج بذلك عن كونها فضلة.[١]

نخلص مما سبق إلى أن مجيء الحال لازم غير مستغني عنه في بعض المواضع، لا يقدح في جعلها فضلة، لأن هذا أمر عارض.[٢]

وبهذا فالحال تكون فضلة ولا تكون ركنًا أساسيًا في الجملة[٣]، فهي خلاف العمدة، وإن لزم ذكرها لعارض، كالحال التي تسد مسد الخبر، أو التي يتوقف عليها المعنى كما سبق في الأمثلة.[٤]

فهي تقع بعدم تمام الجملة، وإن توقفت الفائدة عليها.[٥]

ومما ورد من ذلك في الشعر قول عنترة بن شداد:

عَهْدِي بِهِ مَدَّ النَّهَارِ كَأَنَّمَا خُضِبَ البَنَانُ وَرَأْسُهُ بِالعِظْلِمِ[٦]

حيث جاءت جملة (كأنما خضب البنان) حالًا من الضمير في (به)، والعامل فيها المصدر (عهدي)، وهذه الحال سدت مسد الخبر.[٧]

وأخيرًا يمكن القول بأن ما سُمِع من مجيء الحال على خلاف الأصل، عندما سدت مسد الخبر، أو توقف عليها المعنى، مما دعا إلى لزوم ذكرها، لا يخرج الحال من كونها فضلة، نظرًا لعروضه، لكنه قد سمع عن العرب، وورد في كلامهم، وأشعارهم. والله أعلم.

---

[١]) ينظر: شرح التسهيل٢/٣٢١.

[٢]) ينظر: شرح التسهيل ٢/٣٢١، والهمع ٢/٢٢٤.

[٣]) ينظر: معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية :٢٣٠.

[٤]) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية :١٧٣.

[٥]) ينظر: شرح الحدود للفاكهي.

[٦]) البيت من الكامل في: ديوان الشاعر/١٨، وشرح المعلقات العشر للزوزني:٢٥٢، والشنقيطي:١٦٢.

[٧]) ينظر: فتح الكبير ٢/٢١٨.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد النبي العربي الكريم وعلى آله، وأصحابه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

فقد طالت الرحلة مع المعلقات وأصحابها، لكنها كانت بحمد الله مفيدة ومثمرة، ولذلك جاءت نتائج هذا البحث كثيرة منها:

- أنَّ المسموع من كلام العرب- وبخاصة أصحاب المعلقات- من الشواهد التي خرجت فيها الحال عن الأصل كانت كثيرة، ومتنوعة، كمجيء الحال مصدرًا منكرًا، ومجيء صاحبها نكرة...، وغير ذلك.

- أنه لا يشترط في الحال الاشتقاق والانتقال، وإن غلب فيها ذلك؛ لأن الوارد من السماع عن العرب من مجيء الحال لازمة، وجامدة كثر كثرة تجعلنا نؤيد رأي القائلين بجواز القياس على ذلك، وبخاصة في الحال الجامدة لأمور، أولها: قياس الحال على النعت والخبر، ثانيها: كثرة السماع بذلك، ثالثها: أنَّ المقوم للحال- كما ذكر ابن الحاجب- الدلالة على الهيئة، دون النظر إلى اشتقاق أو غيره، ولذلك لا داعي إلى تكلف التأويل لما سمع من الجامد واللازم، تمسكًا بأن الأصل هو عدم التأويل. ولعل في الجمع بين الجمود واللزوم في نحو: هذه جبتك خزًا، وهذا خاتمك حديدًا، ما يقوي ذلك.

- أنه لا يقصد بالخروج عن الأصل في الحال، وصاحبها، وغيرهما من أبواب النحو مخالفة القواعد والقوانين التي وضعها النحاة والتمسوا لها التأويلات التي تدخل كل ما جاء على خلاف الأصل تحت الأصل، وإنما المقصود العمل بالتوسع في اللغة- وهو باب واسع- ليشمل كل المسموع عن العرب، مما يُظَنُّ أنه خارج عن قواعد النحاة، ومخالف للأصل.

- أنَّ الفروع قد تكثر وتتغلب على الأصول لدرجة تقربها من القياس عليها، وذلك لئلا يُضطر إلى تكلف التأويل، وقد عقد ابن جني في الخصائص بابًا سماه: غلبة الفروع على الأصول، ووصفه بالطرافة والجدة، تجده في معاني العرب، كما تجده في معاني الإعراب، لغرض المبالغة[1].

---

[1]) الخصائص ١/٣٠٠.

- قد يتطلب المقام ويفرض السياق تعبيرًا معينًا، وإن خرج عن الأصل، فقد يكون التعبير بالجملة أو شبه الجملة أبلغ من التعبير بالمفرد، من ذلك قوله تعالى: «أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَافَّاتٍ وَيَقْبِضْنَ» حيث جمعت الآية بين ثلاثة أحوال: شبه الجملة، والمفرد، والجملة، بوضع كل شيء موضعه لتطلب المعنى ذلك.

- على الرغم من كثرة الشواهد التي وردت في المعلقات العشر من مجيء الحال مصدرًا منكرًا، ومجيئها جملة، وشبه جملة، ومجيء صاحبها نكرة، إلا أنني لم أجد فيها شواهد للحال الجامدة، والحال المعرفة، وإن كَثُر في غير المعلقات في كلام العرب.

هذه بعض النتائج التي توصل إليها البحث، والحمد لله أولًا وآخرًا.

فهرس المصادر والمراجع

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر، للشيخ أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د/ شعبان محمد إسماعيل، عالم الكتب- بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية- القاهرة، ط١- (١٤٠٧هـ - ١٩٨٧م).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجى- القاهرة.
- الإرشاد إلى علم الإعراب، للإمام شمس الدين محمد بن أحمد بن عبد اللطيف الكيشي، تحقيق د/ عبد الله علي البركاتي، ود/ محسن سالم العميري- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى بمكة المكرمة- ط١- (١٤١٠هـ - ١٩٨٩م).
- أساليب البيان في النحو العربي، دراسة دلالية من خلال القرآن الكريم- رسالة دكتوراة- للباحثة/ خديجة عبد الله الصبان، جامعة أم القرى، بمكة المكرمة (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- الأصول دراسة إستمولوجية للفكر النحوي عند العرب- النحو- فقه اللغة- البلاغة، د/ تمام حسان - عالم الكتب (١٤٢٠هـ- ٢٠٠٠م).
- الأصول في النحو لابن السراج، تحقيق د/عبد الحسين الفتلي- مؤسسة الرسالة.
- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان.
- إعراب القرآن وبيانه، لمحي الدين الدرويش، دار اليمامة، ودار ابن كثير، دمشق - بيروت - ط٧ (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م).
- إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، لأبي البقاء العكبري- دار الكتب العلمية- بيروت - لبنان.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، لأبي البركات الأنباري، تحقيق الشيخ/ محي الدين عبد الحميد- مطبعة السعادة- ط٤ (١٩٦١م).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، لابن هشام الأنصاري، تحقيق الشيخ/ محي الدين عبد الحميد- المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.
- الإيضاح العضدي، لأبي علي الفارسي، تحقيق د/حسن فرهود- ط١ (١٣٨٩هـ - ١٩٦٩م).
- الإيضاح في شرح المفصل، لابن الحاجب تحقيق د/ موسى بناي العليلي- إحياء التراث الإسلامي- العراق.

- البحر المحيط، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق/ عادل عبد الموجود، وآخرين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ط١- (١٤١٣هـ- ١٩٩٣م).
- البسيط في شرح جمل الزجاجي، لابن أبي الربيع الإشبيلي، تحقيق د/ عياد الثبيتي- دار الغرب الإسلامي- ط١- (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م).
- البيان في غريب إعراب القرآن، لأبي البركات الأنباري، تحقيق د/ طه عبد الحميد مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب (١٤٠٠هـ -١٩٨٠م).
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، لأبي حيان الأندلسي، تحقيق د/ حسن هنداوي- دار القلم- دمشق.
- التعريفات، لعلي بن محمد الشريف الجرجاني- مكتبة لبنان - بيروت (١٩٨٥م).
- تفسير التحرير والتنوير، للطاهر بن عاشور، الدار التونسية للنشر (١٩٨٤م).
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، لناظر الجيش، تحقيق د/ علي فاخر وآخرين- دار السلام للطباعة والنشر ط١- (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للمرادي، تحقيق د/ عبد الرحمن علي السيد- ط١ (١٤٢٢هـ- ٢٠٠٠م) دار الفكر العربي - القاهرة.
- التوطئة، لأبي علي الشلوبيني، تحقيق د/ يوسف أحمد المطوع (١٩٨٠م).
- خروج الجملة الحالية عن الأصل، دراسة نحوية بلاغية، لزكريا كساب.
http://dx.doi.org/10.28949/bilimname.582915
- الخروج عن القاعدة النحوية في كتاب أمالي ابن الشجري دراسة تأويلية نحوية، لأحمد سليمان البطوش- رسالة دكتوراة- جامعة مؤتة (٢٠١٣م).
- الخصائص، لابن جني، تحقيق محمد علي النجار- دار الكتب المصرية- المكتبة العلمية.
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم، لمحمد عبد الخالق عضيمة، دار الحديث- القاهرة.
- الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، تحقيق د/ أحمد الخراط- دار القلم- دمشق.
- ديوان الأعشى الكبير، ميمون بن قيس، شرح وتعليق د/محمد حسين، مكتبة الآداب.
- ديوان الحارث بن حلزة اليشكري، تحقيق/ مراون العطية، دار الإمام النووي- دار الهجرة- ط١- (١٤١٥هـ -١٩٩٤م).

- ديوان امرئ القيس، اعتنى به/ عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة- بيروت- ط٢- (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).
- ديوان زهير بن أبي سلمى، تحقيق/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة- بيروت- لبنان- ط٢- (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م).
- ديوان طرفة بن العبد، تحقيق/ مهدي محمد ناصر الدين، دار الكتب العلمية- ط٣- (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م).
- ديوان عبيد بن الأبرص، شرح/ أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي- بيروت- ط١- (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م).
- ديوان عمرو بن كلثوم التغلبي، تحقيق/ أيمن ميدان، النادي الأدبي بجدة- المملكة العربية السعودية- ط١- (١٤١٣هـ -١٩٩٢م).
- ديوان عنترة بن شداد، تحقيق حمدو طمَّاس، دار المعرفة- بيروت- لبنان- ط٢- (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).
- ديوان لبيد بن ربيعة، اعتنى به/ حمدو طمَّاس، دار المعرفة - بيروت - لبنان - ط١- (١٤٢٥هـ -٢٠٠٤م).
- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق/ محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف- ط٢.
- شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١- (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، وطبعة أخرى بتحقيق د/ عبد الحميد السيد، دار الجيل- بيروت.
- شرح ابن عقيل على الألفية، تحقيق/ محي الدين عبد الحميد- ط٢٠- (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م) دار التراث- القاهرة.
- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق/ طه عبد الرءوف سعد، المكتبة التوفيقية، ومعه حاشية الصبان.
- شرح ألفية ابن معطي، تحقيق/ علي موسى الشوملي، مكتبة الخريجي- ط١- (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د/ عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، دار هجر- ط١-(١٤١٠هـ - ١٩٩٠م).

- شرح التسهيل للمرادي، تحقيق/ محمد عبد النبي عبيد، مكتبة الإيمان بالمنصورة- ط١-(١٤٢٧هـ -٢٠٠٦م).
- شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهري، تحقيق/ محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان- ط١-(١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).
- شرح الجزولية، للأبذي، تحقيق د/ سعد حمدان الغامدي، رسالة دكتوراة – جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤٠٥هـ - ١٤٠٦هـ).
- شرح جمل الزجاجي، لابن خروف الإشبيلي، تحقيق د/ سلوى عرب، رسالة دكتوراة- جامعة أم القرى، مكة المكرمة (١٤١٩هـ)، معهد إحياء التراث الإسلامي.
- شرح الجمل الكبير، لابن عصفور، تحقيق/ صاحب أبو جناح.
- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، تحقيق/ يوسف حسن عمر- جامعة قار يونس- بنغازي- ط٢- (١٩٩٦م).
- شرح كتاب الحدود في النحو، للفاكهي، تحقيق د/المتولي رمضان الدميري- مكتبة وهبة- ط٢ (١٤١٤هـ - ١٩٩٣م).
- شرح كتاب سيبويه للسيرافي، تحقيق/ أحمد مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان- ط١-(٢٠٠٨).
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق/ محمد أبو فضل عاشور، دار إحياء التراث العربي- بيروت- لبنان- ط١-(١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م).
- شرح القصائد التسع المشهورات، لأبي جعفر النحاس، تحقيق/ أحمد خطاب- دار الحرية للطباعة- بغداد (١٣٩٣هـ - ١٩٧٣م).
- شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لأبي بكر الأنباري، تحقيق/ عبد السلام هارون- ط٥- دار المعارف (٢٠٠٨م).
- شرح الكافية الشافية، لابن مالك، تحقيق د/عبد المنعم أحمد هريدي، دار المأمون للتراث.
- شرح القصائد العشر، للخطيب التبريزي، تحقيق/ محي الدين عبد الحميد- مكتبة محمد علي صبيح بمصر.
- شرح المعلقات العشر، للزوزني، دار مكتبة الحياة- بيروت- لبنان.

- شرح المعلقات العشر وأخبار شعرائها، لأحمد الشنقيطي، تحقيق/ محمد الفاصلي، المكتبة العصرية- صيدا- بيروت.
- شرح المفصل، لابن يعيش، مكتبة الخانجي- القاهرة.
- شرح المقدمة الجزولية الكبير، لأبي علي الشلوبين، تحقيق د/ تركي بن سهو العتيبي، مكتبة الرشد- الرياض- ط١ - (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م).
- شرح المقدمة المحسبة، لابن بابشاذ، تحقيق/ خالد عبد الكريم، المطبعة العصرية بالكويت.
- شرح المقرب، لابن عصفور الجزء الثاني (المنصوبات)، د/ علي فاخر، ط١- (١٤١٤هـ -١٩٩٤م).
- شرح ملحة الإعراب، لأبي محمد القاسم الحريري، تحقيق د/ فائز فارس- دار الأمل- الأردن ط١- (١٤١٢هـ - ١٩٩١م).
- الصفوة الصفية في شرح الدرة الألفية، تحقيق/ محسن سالم العميري، معهد إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- - مكة المكرمة- ط٢- (١٩١٤هـ).
- ضوابط الفكر النحوي، د/ محمد عبد الفتاح الخطيب- دار البصائر- القاهرة (٢٠٠٦م).
- فتح الكبير المتعال إعراب المعلقات العشر الطوال، للشيخ/ محمد علي الدرة.
- الفتوحات الإلهية بتوضيح تفسير الجلالين للدقائق الخفية، للشيخ سليمان الجمل، المطبعة العامرة بالشرقية- ط١- (١٣٠٣هـ).
- القاموس المحيط، للفيروزبادي، الهيئة المصرية العامة للكتاب.
- قواعد المطارحة في النحو، لابن إياز البغدادي، تحقيق د/ ياسين أبو الهيجاء وآخرين، دار الأمل- الأردن (٢٠١١م- ١٤٣٢هـ).
- الكامل، لأبي العباس المبرد، تحقيق د/ محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة- ط٢- (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- الكتاب لسيبويه، تحقيق/ عبد السلام هارون- ط٣- (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م).
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، لجار الله الزمخشري، تحقيق د/ عادل عبد الموجود وآخرين، مكتبة العبيكان- ط١- (١٤١٨هـ -١٩٩٨م).
- الكليات معجم في مصطلحات الفروق اللغوية، لأبي البقاء الكفوي، د/ عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة- ط٢- (١٤١٩هـ -١٩٩٨م).

- اللباب في علل البناء والإعراب، لأبي البقاء العكبري، تحقيق د/عبد الإله نبهان- دار الفكر المعاصر- بيروت- لبنان، دار الفكر- دمشق- سورية- ط-١ (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م).
- لسان العرب، لابن منظور، تحقيق/ عبد الله الكبير وآخرين- دار المعارف.
- مثل المقرب، لابن عصفور الإشبيلي، تحقيق/ صلاح سعد المليطي، دار الآفاق العربية- ليبيا- ط١- (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م).
- المحصول في شرح الفصول، لابن إياز البغدادي، تحقيق/ د/ شريف النجار- دار عمار- الأردن- ط١- (١٤٣١هـ - ٢٠١٠م).
- مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، لابن خالويه، مكتبة المتنبي- القاهرة.
- المرتجل في شرح الجمل، لأبي محمد عبد الله بن أحمد الخشاب، تحقيق/ علي حيدر، دمشق (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- المساعد على تسهيل الفوائد، لابن عقيل، تحقيق د/ محمد كامل بركات- ط١- (١٤٠٢هـ -١٩٨٢) مركز إحياء التراث- جامعة أم القرى- مكة المكرمة.
- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للرافعي، تأليف/ أحمد بن محمد الفيومي- ط١- مطبعة التقدم (١٣٢٢هـ).
- المطول شرح تلخيص المفتاح، تحقيق د/ عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية- بيروت (٢٠١٣م).
- معجم الأدباء، لياقوت الحموي، تحقيق/ إحسان عباس- دار الغرب الإسلامي- ط١- (١٩٩٣م).
- معجم مصطلحات النحو والصرف والعروض والقافية، د/محمد إبراهيم عبادة، مكتبة الآداب- القاهرة- ط١- (١٤٣٢هـ -٢٠١١م).
- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، د/ محمد سمير اللبدي، مؤسسة الرسالة- دار الفرقان (١٤٠٥هـ -١٩٨٥م).
- معجم القراءات، تأليف د/عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة- ط١- (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢م).
- المغني لابن فلاح النحوي، تحقيق/ عبد الرازق السعدي- رسالة دكتوراة، جامعة أم القرى - مكة المكرمة (١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م).

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، لابن هشام الأنصاري، تحقيق د/عبد اللطيف الخطيب، المجلس الوطني للثقافة والفتوى- الكويت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، لأبي إسحاق الشاطبي، تحقيق د/ عياد الثبيتي- مركز إحياء التراث الإسلامي- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ط١-(١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م).
- المقتضب لأبي العباس المبرد، تحقيق/ محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية- القاهرة (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م).
- المقرب لابن عصفور، تحقيق/ أحمد عبد الستار الجواري، وعبد الله الجبوري ط١- (١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م).
- الموطأ للأمام مالك بن أنس، تحقيق/ محمد فؤاد عبد الباقي، دار الحديث- القاهرة.
- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، لأبي حيان الأندلس، تحقيق د/ شريف النجار-، ود/ ياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث- ط١- (٢٠١٥م).
- نتائج الفكر، لأبي القاسم السهيلي، تحقيق/ عادل عبد الموجود، وعلي معوض، دار الكتب العلمية - بيروت- لبنان- ط١(١٤١٢هـ - ١٩٩٢م).
- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، د/ حسن خميس الملخ (٢٠٠١م).
- نظرية الأصول والفروع في النحو العربي، د/ طارق النجار، مكتبة الآداب ط١- (١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للسيوطي، تحقيق/ أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية- ط١- (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م).
- الوجوب في النحو، د/حصة الرشود، معهد البحوث العلمية- جامعة أم القرى- مكة المكرمة- ط١- (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م).

فهرس الموضوعات

- المقدمة ٨١
- التمهيد ٨٣
- المبحث الأول: مجيء الحال لازمة. ٨٨
- المبحث الثاني: مجيء الحال جامدة. ٩٣
- المبحث الثالث: مجيء الحال معرفة. ٩٩
- المبحث الرابع: مجيء المصدر حالًا. ١٠٤
- المبحث الخامس: مجيء الحال جملة وشبه جملة. ١١٢
- المبحث السادس: مجيء صاحب الحال نكرة. ١٣٠
- المبحث السابع: وقوع الحال موقع العمدة. ١٤٢
- الخاتمة. ١٤٦
- فهرس المصادر والمراجع. ١٤٨
- فهرس الموضوعات. ١٥٥